السـردية الـوطنيـة للتنميـة الشـاملـة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

التنميـة الصنـاعيـة

الإصدار الثاني | ديسمبر ٢٠٢٥

السـردية الـوطنيـة للتنميـة الشـاملـة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

نقلة اقتصادية ... تحسين جودة الحياة

ديسمبر ٢٠٢٥

محتـويـــات

السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

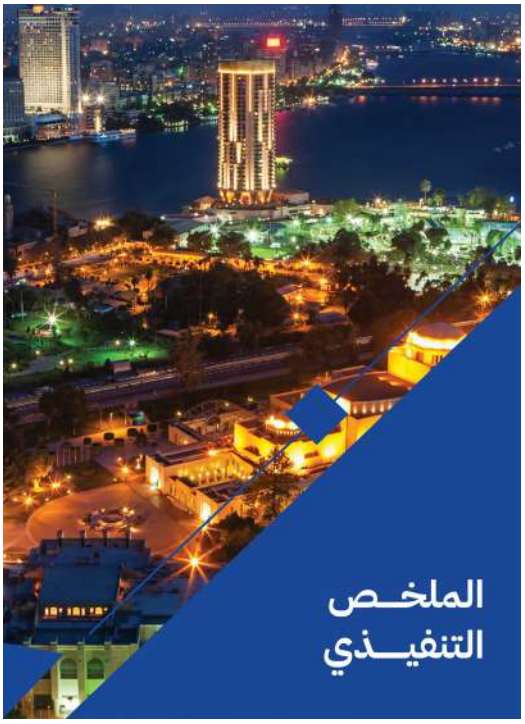

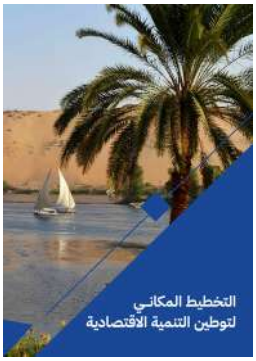

التنميـــة الصناعيـة

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٣٥٠

المقـدمـة ٣٥٤

١. السياق العالمي للصناعة ٣٥٥

٢. نبـذة عـن أداء الاقتصـاد المصـري فيمـا يخص الصناعة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٤) ٣٦٠

أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر ٣٦٠

آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة غير البترولية ٣٦١

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية ٣٦٦

الصناعة في رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٣٦٧

الصناعة في برنامج عمل الحكومة ٣٦٩

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ٣٧٠

٤. التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر ٣٧٩

التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية ٣٧٩

ربط أهداف التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية ٣٨٢

٥. السياسات الداعمة للتنمية الصناعية ٣٨٥

٦. قائمة المراجع ٣٩١

قائمة الأشكال

شكل ١ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤)....٣٦٠
شكل ٢ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرت السلعية لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤)..... ٣٦١
شكل ٣ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية).....٣٦١
شكل ٤ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) – شهري ٣٦٢
شكل ٥ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية – العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ .....٣٦٢
شكل ٦ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي) ٣٦٣
شكل ٧ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار).....٣٦٤
شكل ٨ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار) ٣٦٥
شكل ٩ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ .....٣٦٦

قائمة الجداول

جدول ١ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصًا سريعة للنمو.....٣٨٢

الملخـص التنفيـذي

تُعدّ التنمية الصناعية إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الهيكلي نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، لما للصناعة من دور محوري في خلق القيمة المضافة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات، إلى جانب إسهامها في تعميق الروابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ورفع القدرات التكنولوجية والابتكارية للاقتصاد الوطني. وتنطلق هذه الوثيقة من رؤية شاملة تعتبر الصناعة محورًا تكامليًا يربط بين الإنتاج والتجارة والاستثمار والبنية التحتية والموارد البشرية، في إطار منظومة مترابطة من سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.

السياق العالمي والتحولات المؤثرة في التنمية الصناعية

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات هيكلية متسارعة تُعيد تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتنامي السياسات الحمائية، وإعادة تموضع سلاسل القيمة العالمية نحو نماذج أكثر إقليمية ومرونة. وقد برزت استراتيجيات مثل إعادة التمركز الجغرافي (**Nearshoring**) والتصنيع في الدول الصديقة (**Friendshoring**) كاستجابات رئيسية لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتقليل المخاطر.

وفي الوقت ذاته، تمثل الثورة الصناعية الرابعة والخامسة تحولًا نوعيًا في أساليب الإنتاج، من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والروبوتات، والتصنيع الذكي، بما يرفع الإنتاجية ويخلق نماذج أعمال جديدة، لكنه يفرض في المقابل تحديات تتعلق بامتلاك البنية التحتية الرقمية والقدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية المتقدمة. كما يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الأخضر، مدفوعًا بضرورات مواجهة التغير المناخي وخفض الانبعاثات الكربونية، وهو ما انعكس في سياسات تجارية وتنظيمية جديدة، أبرزها آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي أقرها الاتحاد الأوروبي، والتي سيكون لها تأثير مباشر على تنافسية صادرات الدول النامية، ومنها مصر، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات.

أداء قطاع الصناعة في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٤)، حافظت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر على مستوى مستقر نسبيًا، تراوح بين نحو ١٤٪ و١٧٪، مع تحسن ملحوظ في أداء الصادرات الصناعية خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات من نحو ٤٥٪ عام ٢٠١٩ إلى أكثر من ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٤، بما يعكس تحسن القدرة التصديرية للصناعة المصرية. وشهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ انتعاشًا واضحًا في أداء الصناعات غير البترولية، حيث سجل القطاع معدل نمو موجب تجاوز ١٤٪ بعد فترة من الانكماش، مدعومًا بتحسن توافر مستلزمات الإنتاج وتيسير إجراءات الإفراج الجمركي. وقد برزت صناعات السيارات، والملابس الجاهزة، والمنسوجات، والمشروبات كقاطرات رئيسية للنمو الصناعي.

القطاعات الصناعية الواعدة

- صناعة السيارات: شهدت تطورًا ملحوظًا بدعم من الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة

السيارات، التي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، مع تعميق المكون المحلي وتطوير الصناعات المغذية، والتوسع في السيارات الكهربائية.

- الملابس الجاهزة والمنسوجات: سجلت معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج والصادرات، مدعومة باستثمارات أجنبية مباشرة وفرص إعادة تموضع سلاسل الإمداد العالمية.
- الصناعات الطبية والدوائية: تمثل أحد القطاعات الأعلى نموًا عالميًا، وتتمتع مصر فيها بميزة تنافسية إقليمية، مع استهداف رفع الصادرات إلى ٣ مليارات دولار بحلول ٢٠٣٠، عبر تحسين الأطر التنظيمية والتسعيرية وتوسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل.

الإطار التشريعي والاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية

يعتمد تعزيز التنمية الصناعية في مصر على **إطار استراتيجي شامل** يشمل رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، بالإضافة إلى **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية**، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن. ويستكمل هذا **إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا متكاملًا** يشمل قوانين تنمية المنشآت الصناعية (١٥ لسنة ٢٠١٧)، وقانون الاستثمار، وقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التشريعات البيئية وقوانين الصحة والسلامة. وتعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات للمستثمرين، والتحول الرقمي للخدمات الصناعية، وتحسين جودة المنتجات، وتنظيم تخصيص الأراضي الصناعية تفعيل لجان التفتيش لضمان الالتزام بالمعايير البيئية والصحية، إلى جانب تعزيز التمويل، وتنمية المهارات، وتوطين التكنولوجيا، بما يعزز تنافسية القطاع الصناعي ويحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وقادرًا على مواجهة الصدمات.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية

ترتكز الاستراتيجية على سبعة ممكّنات رئيسية تشمل: تهيئة مناخ الأعمال لجعله أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار، وتطوير بيئة الأعمال الصناعية لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة، وتوفير وتنويع مصادر التمويل بتكلفة تنافسية، وتحديث منظومة التجارة والمنظومات الداعمة لتسهيل العمليات الصناعية، وتوفير عمالة مدربة ذات كفاءة عالية، وتعزيز الربط بين الصناعة والمراكز البحثية والأكاديمية لدعم الابتكار، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتقني لرفع تنافسية القطاع للصادرات.

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية **تعميق التصنيع المحلي** لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، وتحسين جودة المنتجات، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة، من خلال دعم الصناعات المغذية وبناء قاعدة موردين محليين مؤهلين. وتشمل المكّنات الداعمة توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، إثراء سلاسل القيمة المحلية، زيادة المساهمة في التصميم والابتكار التكنولوجي، بناء قاعدة علمية وتقنية متينة، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتوافق مع متطلبات التصنيع الأخضر ومبادئ الاقتصاد الدائري.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقًا من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة. كما حددت الاستراتيجية القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي.

وفي ضوء التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، تضع الاستراتيجية نصب أعينها **الصناعات المستقبلية** غير كثيفة استهلاك الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة

مكونات محطات الطاقة الشمسية	المحولات الكهربائية	السيارات الكهربائية
مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية –طلمبات)	مولدات كهربائية	صناعة إطارات السيارات
مكونات محطات طاقة الرياح	المحركات الكهربائية	صناعة بطاريات السيارات (كهرباء –بنزين)
آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه	المصاعد والسلالم الكهربائية	زجاج السيارات
طلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	أنظمة صوتيات وبصريات
مواتير رفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح – قواعد-الإنارة -البرايز -الترانسات-الفيوزات-السويتش)	ألومنيوم (قطاعات -ورق فويل -ألواح –كلادينج)
الصودا آش	تشيلر للتكييف المركزي	ألبان الأطفال
البولي فينيل كلورايد PVC	مواتير الأجهزة المنزلية (ثلاجة -غسالة -تكييف –وغيرهم)	الصناعات الغذائية
البوليستر	تصنيع مواسير وأنابيب غير ملحومة	الصناعات الجلدية
صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات		

وفي هذا السياق، تم إطلاق الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بمحاورها السبعة لتوطين الصناعات الواعدة، وزيادة الصادرات، ودعم المصانع المتعثرة، وتحسين جودة المنتجات، وتنمية المهارات، ومواكبة التحول الرقمي والصناعات الخضراء. ويكتمل هذا الإطار بتكامل السياسات الصناعية والتجارية، وتعزيز الربط الإقليمي مع الأسواق الإفريقية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، بما يدعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي ومستدام قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر

تُولي الدولة المصرية أولوية لتعزيز التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية والتشغيل، باعتباره مدخلًا رئيسيًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتوليد فرص عمل لائقة ومستدامة، وتعزيز اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية. ويستند هذا التوجه إلى جذب استثمارات أجنبية عالية الجودة موجهة للقطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير ونقل التكنولوجيا، وتحويل القطاع الصناعي إلى محرك رئيسي للنمو والتوظيف، بما يعزز التنافسية ويرفع القيمة المضافة للصادرات.

وفي هذا الإطار، تم تحديد قطاعات ذات أولوية مشتركة بين الاستراتيجيات المعنية، أبرزها الصناعات الطبية، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والحاصلات الزراعية، إلى جانب الصناعات الإلكترونية والكيماوية وصناعات الطاقة المتجددة، لما تمتلكه من فرص سريعة للنمو وقدرة مرتفعة على التشغيل.

وتركز السياسات الداعمة على تبسيط الإجراءات وتسريع التراخيص، وتطوير الحوافز المالية والتمويلية، وتوسيع النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، إلى جانب ربط التعليم والتدريب الفني باحتياجات سوق العمل، وتفعيل مجالس المهارات القطاعية، بما يضمن تعظيم الأثر التنموي للاستثمار الصناعي وتحقيق نمو مستدام وعادل.

السياسات الداعمة للتنمية الصناعية

أطلقت الدولة حزمة إصلاحات متكاملة لدعم قطاع الصناعة في إطار الخطة العاجلة للصناعة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بهدف تسريع النمو الصناعي، وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وارتكزت هذه الإصلاحات على تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط التشريعات الصناعية، وتقليص التداخل المؤسسي، وتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية، إلى جانب إعداد قانون جديد لإدارة المناطق الصناعية، واعتماد نماذج مرنة لإعادة تشغيل المصانع المغلقة بالشراكة مع القطاع الخاص. كما تم تنفيذ تحول رقمي شامل عبر إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لتقديم الخدمات الصناعية إلكترونيًا من جهة واحدة، وإعداد خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية تدعم الشفافية وتسهم في تحسين جودة القرار الاستثماري.

وفي السياق ذاته، تم توحيد الاختصاصات المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الأراضي الصناعية وإصدار التراخيص، وتعزيز حوكمة منظومة الرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الصناعية. وشملت السياسات دعم المصانع المتعثرة وغير المقننة، وتسهيل الوصول إلى الأراضي الصناعية، والتوسع في التكتلات والمجمعات الصناعية المتخصصة لتعميق سلاسل القيمة. كما تم تفعيل آليات الرقابة والتفتيش الصناعي، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وتوفير حزم تمويلية واسعة للقطاعات الإنتاجية، بالتوازي مع تطوير التعليم الفني والتكنولوجي ودعم التحول نحو التصنيع الأخضر، بما يعزز استدامة النمو الصناعي ويحول الالتزام البيئي إلى ميزة تنافسية طويلة الأجل.

المقدمة

تُعد الصناعة من الركائز الأساسية لأي اقتصاد يسعى للنمو المستدام والتحول نحو اقتصاد إنتاجي قادر على المنافسة، حيث تمثل حلقة وصل محورية بين مختلف القطاعات، وتُسهم بشكل مباشر في زيادة القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تلعب دورًا حيويًا في تعزيز قدرات الدولة التكنولوجية والإنتاجية، ودفع عجلة الابتكار، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

وتتحقق الميزة التنافسية للصناعة من خلال بناء منظومة صناعية متكاملة تشمل الروابط الخلفية والأمامية والمساندة، بحيث تعمل مختلف مكونات المنظومة في إطار تكاملي يربط بين سلاسل القيمة، ويدعم كفاءة الإنتاج والتوزيع، ويعزز من تنافسية الصناعات الوطنية. فالصناعة لا تزدهر بمعزل عن محيطها، بل ضمن شبكة مترابطة من الموردين، والمصنعين، ومقدمي الخدمات، ومراكز البحث والتطوير، ومؤسسات التمويل والتدريب، التي تُسهم معًا في تكوين بيئة إنتاجية قوية قادرة على الابتكار والنمو المستدام.

وفي هذا الإطار، يُعد التكامل بين **الصناعة والتجارة والاستثمار** أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكّل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار -وخاصة الاستثماري الإنتاجي - في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن تحقيق نهضة صناعية حقيقية دون تكامل الصناعة مع القطاعات الداعمة الأخرى، مثل الطاقة والبنية التحتية والنقل واللوجستيات والتعليم الفني والبحث العلمي. فهذه القطاعات تمثل البيئة التمكينية للصناعة، إذ توفر الطاقة بأسعار وتوافر مستقرين، وتؤمّن حركة المواد الخام والمنتجات بكفاءة، وتزوّد السوق بالكوادر المؤهلة القادرة على مواكبة التحول التكنولوجي نحو الصناعة الذكية والمستدامة. كما يلعب البحث العلمي والابتكار دورًا محوريًا في تطوير المنتجات وتحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة.

وفي هذا الإطار، يأتي النقل واللوجستيات كعنصر محوري يربط مراكز الإنتاج الصناعية والزراعية بالموانئ والأسواق المحلية والإقليمية، ويشكل شريانًا يضمن انسيابية الحركة والإنتاجية. فقد قامت مصر بتطوير بنية تحتية متكاملة للنقل تشمل إنشاء ٧٠٠٠ كيلومتر من الطرق، وصيانة ١٢٥ ألف كيلومتر من الطرق المحلية، وبناء أكثر من ألف كوبري ونفق، وربط ضفتي النيل بـ ٣٥ محورًا تنموية، ما أسهم في تشكيل شبكة شرايين التنمية على مستوى الجمهورية. كما تم تطوير ٧ ممرات لوجستية متكاملة تربط مناطق الإنتاج بالموانئ البحرية والموانئ الجافة والمناطق اللوجستية، عبر شبكات سكك حديدية حديثة (ديزل وكهربائية) وشبكات طرق رئيسية، مع استكمال مشروعات النقل الأخضر مثل مترو الأنفاق، القطارات الكهربائية الخفيفة LRT وخطوط المونوريل شرق وغرب النيل، إضافة إلى شبكة القطار الكهربائي السريع. وفي الموانئ البحرية، أنشأت مصر ٣ موانئ جديدة، ورفعت كفاءة ١٥ ميناءً، مع تطوير الأسطول التجاري، وتخطط لإنشاء ٣٣ ميناءً جافًا ومناطق لوجستية إضافية، لتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

يشكل هذا التكامل بين النقل والصناعة عاملًا أساسيًا لتعزيز الإنتاجية، وتسهيل حركة المواد الخام والمنتجات النهائية، ودعم المستثمرين والمصانع، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج القومي، مؤكدًا أن الصناعة والنقل وجهان لعملة واحدة في مسيرة النهضة الاقتصادية المصرية.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومن هنا، يأتي

التركيز المتجدد من الدولة المصرية على صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الصناعية، ترتكز على مبادئ الاستدامة والتكامل والاتساق مع باقي الاستراتيجيات الوطنية.

وتضع الدولة المصرية، قطاع الصناعة في مقدمة أولوياتها التنموية، إدراكًا لأهميته الاستراتيجية في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى إلى توطين الصناعات، وتوسيع القاعدة الصناعية في مصر، وذلك من خلال تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتداول والتصدير، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، ويدعم الصادرات، بما يعزز تنافسية مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، وخفض العجز في الميزان التجاري. ولدى الاقتصاد المصري قدرات ومميزات تنافسية كبيرة تُعزز من هذا التوجه من أهمها الموقع الجغرافي المتميز والمناطق الصناعية واللوجستية التي تجعله منفذًا لسوق قارة أفريقيا التي يتجاوز حجمها المليار نسمة، خاصة مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارة الأفريقية، فضلًا عن القدرة على النفاذ للأسواق الأوروبية والآسيوية.

وتعزيزًا لهذا التوجه قامت الحكومة بتأسيس المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، وبعضوية مختلف الوزارات والجهات التنفيذية المعنية، وذلك من أجل المتابعة المستمرة لملف الصناعة وتذليل مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق التقدم المطلوب في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر، تفرض «الثورة الصناعية الرابعة» واقعًا جديدًا يقوم على الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والروبوتات المتقدمة. وهذا التحوّل لا يزيد الكفاءة الصناعية فحسب، بل يفتح الباب أمام نماذج أعمال جديدة بالكامل - من الصيانة التنبؤية إلى التصنيع حسب الطلب - ومن ثم، فإن تبنّي تقنيات التكنولوجيا العميقة (DeepTech) يعد شرطًا أساسياً للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وانطلاقًا من هذا الوعي، تضطلع المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بمهمة ربط الشركات الناشئة باحتياجات التنمية الوطنية، واستكشاف سبل تعزيز مساهمة رواد الأعمال في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة المتجددة، الزراعة الذكية، والصناعات التحويلية. وتُعد الشركات الناشئة المحرك الرئيسي لتطوير التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والتصنيع الذكي ManuTech، ومن شأن ربط هذه الشركات بالمصانع المصرية أن يعزز من قدراتها على تبنّي حلول الميكنة الذكية، وتحسين جودة المنتجات، وتقليل معدلات الفاقد، ما ينعكس إيجابًا على تنافسية الصادرات الوطنية وعلى مرونة الاقتصاد المصري بوجه عام.

١. السياق العالمي للصناعة

يشهد الاقتصاد العالمي تحوّلًا سريعًا بفعل أزمات متداخلة تتزامن مع تحولات هيكلية عميقة تُعيد تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك وتؤثر بشكل مباشر على مسار التنمية الصناعية والتجارة الدولية. من أبرز هذه التحولات **إعادة التوازن العالمي** في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والسياسات الحمائية التي تعيد رسم خارطة سلاسل الإنتاج، وتدفع نحو إعادة تمركز الشركات الصناعية الكبرى.

كما تبرز **الثورة الصناعية الرابعة**، التي تتجلى في إدماج تقنيات رقمية متقدمة تُحدث تحولات جذرية في كيفية الإنتاج والاستهلاك والتفاعل الاقتصادي كمحرك رئيسي لهذه التطورات بما في ذلك توسيع التجارة في الخدمات الرقمية والسلع عالية التقنية، وتنامي التجارة عبر المنصات الإلكترونية، ومع بزوغ الثورة الصناعية الخامسة، يتعمّق هذا التحوّل عبر الدمج بين القدرات البشرية والتكنولوجية، وتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، والتقنيات التوليدية، والروبوتات، مما يُعيد تعريف سلاسل الإنتاج ويعزز من كفاءة الموارد والإنتاج المستدام.

وفي الوقت ذاته، يشهد العالم **تحوّلًا متسارعًا في مجال**

الطاقة، حيث تدفع الحاجة الملحّة للتصدي لتغير المناخ إلى تسريع بناء اقتصادات خضراء شاملة من خلال إزالة الكربون من نظم الطاقة وتعزيز التجارة في التقنيات النظيفة والسلع المستدامة. وبينما تفرض هذه التحولات تحديات كبيرة، فإنها تفتح أيضًا آفاقًا جديدة أمام الدول لإعادة التفكير في نماذجها الصناعية والتجارية، وتبني سياسات أكثر مرونة وابتكارًا تواكب التحول نحو نظام تجاري عالمي أكثر تفتتًا وتعددية، حيث تتزايد أهمية التكامل الإقليمي، واتفاقات التجارة التكنولوجية، وتوسيع سلاسل القيمة ضمن أطر أكثر مرونة واستدامة.

وتفرض هذه التحولات كذلك **إعادة صياغة السياسات الصناعية** لتصبح أكثر شمولًا واستباقية، بحيث تدمج بين التحول الرقمي والتحول الأخضر، وتعزز من قدرة الإنسان على التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة، وتطوير منظومات صناعية متكاملة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، مع دعم تطوير المهارات البشرية، وتشجيع الاستثمارات في الصناعات المستقبلية، وضمان استدامة اقتصادية واجتماعية.

إعادة التوازن العالمي: يشهد ميزان القوة الاقتصادية العالمية تحوّلًا ملحوظًا بين الدول والمناطق خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت آسيا، بقيادة الصين، مركزًا رئيسيًا للنمو الصناعي وزادت حصتها في القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي ليصل إلى نحو ٣٠٪. هذا التغير جاء نتيجة اعتماد استراتيجية تصنيعية قائمة على التصدير مدعومة بسياسات صناعية فعالة. لكن في المقابل، تتباطأ العولمة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ما أدى إلى استقرار أو تراجع مؤشر الانفتاح التجاري (شكل ١) في ظاهرة تُعرف **بـ «تباطؤ العولمة»**. ومن ناحية أخرى، تدفع عدة عوامل نحو إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية باتجاه سلاسل إقليمية أو محلية، تشمل هذه العوامل التوترات الجيوسياسية، وتقدم التكنولوجيا، وتزايد السياسات الصناعية التي تركز على الاستقلال الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، فقد أعادت الشركات متعددة الجنسيات هيكلة سلاسل التوريد، مدفوعةً بتنامي النزعة الحمائية وتفضيل استراتيجيات «التصنيع المحلي» وإعادة تموضع الإنتاج في دول صديقة وقريبة (نقل المصانع إلى دول حليفة أو مجاورة friendshoring وnearshoring)، كوسائل لتعزيز المرونة وتقليل المخاطر. وانعكس هذا التوجه في آسيا، حيث شهدت دول مثل ماليزيا وفيتنام طفرة في الاستثمارات الصناعية، لا سيما في قطاع أشباه الموصلات. ويبرز اتجاه إعادة التمركز الجغرافي (Nearshoring) كفرصة للدول النامية لتطوير سلاسل قيمة إقليمية. فعلى سبيل المثال، يمثل تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) فرصة استراتيجية لإعادة توجيه التصنيع نحو السوق القارية وتعزيز الاستقلالية الصناعية عبر تعميق التصنيع المحلي.

الثورة الصناعية الرابعة والخامسة: شهدت الصناعة تحوّلات جذرية بفعل التطورات التكنولوجية الأخيرة في مجال الرقمنة والتي تُحدث تحولًا في الإنتاج الصناعي، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وتُحدث هذه التقنيات تأثيرات مختلفة على عمليات الإنتاج وقطاعات صناعية متنوعة، حيث تعزز الكفاءة وتفتح مجالات جديدة للإنتاج منخفض التكلفة. في طليعة هذه التحولات، تقود تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة الموجة الجديدة من الابتكار، بفضل التقدّم غير المسبوق في قدرات الحوسبة والتعلم العميق. ومع بزوغ الثورة الصناعية الخامسة، يتحوّل التركيز من مجرد أتمتة الإنتاج إلى الدمج بين القدرات البشرية والتكنولوجية، حيث تعمل الأنظمة الذكية والروبوتات التعاونية جنبًا إلى جنب مع البشر لتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتقديم منتجات وخدمات أكثر تخصيصًا، مع مراعاة الاستدامة والكفاءة في استهلاك الموارد.

ومع ذلك، فإن جني فوائد هذه الابتكارات يتطلب من الدول التغلب على الفجوات التكنولوجية، حيث أن تبنّي هذه التقنيات ما يزال يتطلب بنية تحتية رقمية قوية وقدرات مؤسسية متقدمة، بالإضافة إلى تطوير المهارات البشرية للتفاعل مع الأنظمة الذكية والتكنولوجيات المتقدمة. في هذا السياق، هناك خطر من استبعاد الدول من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ما لم تتمكن من تجاوز ما يُعرف بـ «عتبة القدرات (capability threshold)» اللازمة لتبني

هذه التكنولوجيا. ولذلك، من الضروري لجميع الدول اغتنام هذه الفرصة التكنولوجية لتقليص الفجوات وتحقيق قفزات إنتاجية وتنموية.

التحول المتسارع في مجال الطاقة: يشهد العالم تحولًا جذريًا في مجال الطاقة، ما يجعل الحاجة إلى التغيير أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، خاصة في ظل تصاعد آثار التغير المناخي. ويُعد تحول الطاقة، من الوقود الأحفوري إلى المصادر المتجددة، المحور الرئيسي لهذا التغيير، مع تسارع الاستثمارات في الطاقة الشمسية والرياح، وتنامي مساهمتها في إنتاج الكهرباء العالمي. في هذا السياق، تصبح المرونة الاقتصادية ضرورة للدول المصدّرة للوقود الأحفوري، حيث تواجه تحديات مالية إذا ما تراجعت قيمة هذه الموارد.

ومن جهة أخرى، يبرز التوجه نحو نماذج إنتاج جديدة تراعي خفض الانبعاثات إلى الحد الأدنى، والالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات الصناعية. ومن جهة السياسات، بدأت الحكومات في ربط التجارة والانبعاثات الكربونية عبر أدوات تنظيمية جديدة. الاتحاد الأوروبي كان السبّاق في هذا المضمار من خلال فرض آلية **تعديل حدود الكربون** المعروفة باسم **CBAM**، حيث يتوجب على مستوردي سلع معينة كثيفة الكربون إلى السوق الأوروبية الإفصاح عن انبعاثات إنتاجها ودفع تكلفة الكربون المستورد بما يوازي ما يدفعه المنتجون الأوروبيون. كل هذه التحولات تعيد تشكيل سوق العمل من خلال خلق وظائف خضراء تتطلب مهارات وتقنيات جديدة. في المقابل، يُتوقع أن تُعاد صياغة المزايا التنافسية للدول والشركات وفق قدرتها على التكيّف مع متطلبات التحول الأخضر والمعايير البيئية الجديدة، ما يستدعي تطوير استراتيجيات صناعية مرنة ومستدامة.

آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

تُعد آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) من أبرز أدوات الاتحاد الأوروبي في إطار مساعيه لتحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والوفاء بالتزاماته المناخية التي تشمل خفض الانبعاثات بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، و٩٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، وصولًا إلى الحياد الكربوني الكامل بحلول عام ٢٠٥٠. تهدف الآلية إلى منع ما يُعرف بتسرب الكربون، وهو انتقال الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى دول ذات معايير بيئية أقل صرامة، بما يؤدي إلى تقويض الجهود العالمية للحد من التغير المناخي. وقد دخلت CBAM حيز التنفيذ في مرحلة انتقالية انتهت في ديسمبر ٢٠٢٤، على أن تبدأ الإجراءات المالية الفعلية في عام ٢٠٢٦. وبموجبها، يتم إلزام المصدرون إلى الاتحاد الأوروبي بدفع تكلفة الكربون المرتبط بمنتجاتهم، مع إمكانية خصم الضرائب أو أسعار الكربون التي تم دفعها في بلد المنشأ، وذلك لضمان تكافؤ الفرص بين المنتجين الأوروبيين وغير الأوروبيين.

وتكتسب آلية تعديل حدود الكربون أهمية خاصة في سياق العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي، نظرًا لتأثيرها المباشر على نحو ٢٠٪ من الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية، لا سيما في قطاعات استراتيجية مثل الألمنيوم (الذي يُصدَّر ٧٩٪ من إنتاجه إلى أوروبا)، والأسمنت، والحديد والصلب، والأسمدة، والكهرباء، والهيدروجين. ورغم تضاعف قيمة التجارة الثنائية بين الجانبين أربع مرات خلال العقدين الماضيين، لتصل إلى ٣٧,٢ مليار يورو، فإن تطبيق CBAM يمثل تحديًا جوهريًا أمام تنافسية هذه الصادرات. ويستلزم ذلك تحركًا سريعًا لتأهيل الصناعات الوطنية لتتماشى مع المعايير البيئية الأوروبية، خاصة أن مصر تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات هذه الآلية. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات المصرية ستتحمل أعباء سنوية تقارب ٣١٧ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ١٠٪ كرسوم إضافية على الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للتأثير القطاعي في مصر ، فهناك تفاوت واضح، فالعبء الأكبر يتركز في قطاع الحديد والصلب الذي

سيتحمل ما يقارب ٢٣٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٥٪ من قيمة الصادرات و٥,٧٪ من قيمة الإنتاج، إضافة إلى نحو ٣٢ مليون دولار نتيجة الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بقطاع الطاقة. كما سيتحمل قطاع الألومنيوم نحو ٤٣ مليون دولار، بما يعادل ٨٪ من قيمة الصادرات و٣,٦٪ من الإنتاج، بينما تصل أعباء قطاع الأسمدة إلى ١٨ مليون دولار، أي ٢٪ من الصادرات و٠,٧٪ من الإنتاج. أما تأثير الآلية على قطاع الأسمنت فسيظل محدودًا من حيث القيمة الإجمالية، مع تأثير شبه معدوم على قيمة الإنتاج.

وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد طوّر مؤخرًا مؤشر التعرض لآلية تعديل حدود الكربون (CBAM Exposure Index) لمساعدة الدول على قياس مدى تأثرها بتطبيق هذه الآلية من قبل الاتحاد الأوروبي. ونظرًا لاعتماد مصر الكبير على صادرات كثيفة الكربون، فإنها تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات CBAM طبقاً للمؤشر. وتشير تقديرات تقرير التنمية والتغيرات المناخية (CCDR) إلى أن تطبيق الآلية قد يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي لمصر بنسبة تُقدّر بنحو ٠,٦٪.

وفي ظل هذه التحديات، يُمثل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي فرصة استراتيجية لمصر لتعزيز قدرة الصناعات المحلية على التكيف، ورفع كفاءتها البيئية، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين والأسواق الدولية، بدعم من مؤسسات التمويل الدولية التي تُعطي أولوية متزايدة للمشروعات الخضراء والمستدامة.

واستعدادًا لمواجهة التحديات المترتبة على CBAM، تبنّت مصر سلسلة من الإجراءات والسياسات المؤسسية. فقد انضمت بصفة مراقب إلى اللجنة العالمية لخبراء CBAM، وأصبح المجلس الوطني للاعتماد (EGAC) أول جهة عربية وإفريقية معترف بها من هيئة الاعتماد الأوروبية في مجال إزالة الكربون. كما تم اعتماد جهات مصرية للتحقق البيئي، مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC)، وهيئة المواصفات والجودة (EOS)، وشركة TUV Nord . كذلك، أطلقت مصر السوق التطوعي للكربون «AFRICARBON» تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، ويعمل السوق وفق قواعد الحوكمة والاستدامة المعتمدة من البورصة المصرية.

وفي إطار الاستعدادات الوطنية لمواجهة تأثيرات هذه الآلية، أصدر البنك المركزي المصري قرارًا في يونيو ٢٠٢٥ يلزم البنوك العاملة في مصر بتقديم إقرار نصف سنوي إلى البنك المركزي، بدءًا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، حول عملائها من المصدرين العاملين في القطاعات المشمولة بـ CBAM، وهي: الحديد والصلب، الألمنيوم، الأسمنت، الأسمدة، الكهرباء، والهيدروجين. ويهدف هذا القرار إلى دعم قدرة الجهاز المصرفي على تقييم المخاطر المرتبطة بتعرض عملائه لتأثيرات الآلية، وتكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة. ويتضمن الإقرار معلومات تفصيلية عن طبيعة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك الشركات، بما في ذلك الاعتمادات المستندية، القروض، وخطابات الضمان، وذلك لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة المتطلبات البيئية المتزايدة للأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأوروبية.

وعلى المستوى المؤسسي، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٠٢٤ لتشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، إلى جانب القرار رقم ٥١٢ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء أمانة تنفيذية وطنية تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتتولى هذه الكيانات تنفيذ خطة العمل الوطنية لآلية ضبط الكربون على الحدود CBAM المبنية على ثلاثة نطاقات رئيسية تشمل ١٣ محورًا رئيسيًا، تشمل خفض الانبعاثات داخل المنشآت الصناعية (Scope 1)، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (Scope 2)، والحد من الانبعاثات المرتبطة بالنقل والطيران (Scope 3)، بالتعاون مع وزارات البيئة، والكهرباء، والبترول، والنقل، والطيران المدني. ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليًا على تطوير منهجيات أكثر دقة لقياس الانبعاثات، ويدرس توسيع نطاق الآلية لتشمل مزيدًا من المنتجات والانبعاثات غير المباشرة.

شراكات دولية لتعزيز جاهزية الصناعة المصرية في مواجهة آلية تعديل حدود الكربون:

في ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق تنمية اقتصادية منخفضة الكربون وتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية، وتماشيًا مع التكليف الرئاسي الصادر في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في التنسيق مع شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتوفير تمويلات تستهدف مساندة القطاعات الصناعية المتأثرة بآلية تعديل حدود الكربون، وتم عرض هذه الجهود على مجموعة العمل الفنية المسؤولة عن إعداد تصور متكامل للتعامل مع هذه الآلية.

أولًا: برنامج الصناعة الخضراء المستدامة

ضمن هذه الجهود، تم إطلاق برنامج الصناعة الخضراء المستدامة بقيمة إجمالية تبلغ ٢٧١ مليون يورو، ويهدف إلى دعم القطاع الصناعي في الحد من التلوث البيئي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال توفير حوافز مالية (قروض ومنح) للشركات الصناعية العامة والخاصة في مصر لتنفيذ خطط استثمارية في المجالات التالية:

- القضاء على التلوث الصناعي للهواء والماء والتربة وأماكن العمل ؛
- إزالة الكربون عن القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي؛
- تطوير ممارسات صناعية مستدامة من خلال كفاءة موارد الطاقة وتدخلات الاقتصاد الدائري.

ويتم تمويل البرنامج من خلال مزيج من أدوات التمويل التنموي كالتالي:

- قرض ميسر بقيمة ١٣٥ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي؛
- منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي تُدار عبر بنك الاستثمار الأوروبي؛
- قرض ميسر بقيمة ٤٥ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إلى جانب مساهمات محلية من البنوك والمصانع المستفيدة من البرنامج.

ثانيًا: شراكة مصرية ألمانية لتحليل مخاطر CBAM على صادرات الأسمنت والأسمدة والمعادن

في إطار التنسيق مع الجانب الألماني، تقوم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتمويل دراسة تحليلية متعمقة حول تداعيات تطبيق CBAM على صادرات مصر من قطاعات الأسمنت، الأسمدة، الحديد والصلب، والألومنيوم إلى الاتحاد الأوروبي. وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع وزارة الصناعة لتحديد الإطار الفني للدراسة، ويجري حاليًا اختيار الاستشاري المكلف بتنفيذها.

ثالثًا: آلية TAIEX كأداة لتعميق التعاون الفني بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن CBAM

بالتوازي مع ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا فنيًا عبر آلية «التعاون الفني وتبادل المعلومات – تايكس TAIEX» لصالح الجهات الوطنية المعنية بآلية CBAM، بما في ذلك وزارة الصناعة والجهات التابعة لها.

وعلى صعيد آخر، عبّر الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتعزيز التعاون مع مصر في إطار مشروع لدعم المصانع والاتحادات الصناعية في القطاعات غير المشمولة حاليًا، على أن يتم تقديم ورقة مفاهيمية متكاملة توضح الأنشطة المقترحة ومخرجات التعاون المرجوة.

٢. نبذة عن أداء الاقتصاد المصري فيما يخص الصناعة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٤)

أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر

شهدت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال العقد الماضي استقرارًا نسبيًا إذ تراوحت النسبة بين ١٣,٩٪ و١٦,٨٪. وفي هذا الصدد، تتبنّى مصر استراتيجية صناعية جديدة أكثر طموحًا، تهدف إلى إطلاق كامل إمكانات القطاع الصناعي عبر تعزيز الابتكار والتكامل مع سياسات التجارة والاستثمار. وتضع هذه الاستراتيجية الصناعة في قلب النمو الاقتصادي، بما يعزز دورها في خلق فرص عمل إنتاجية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

يُعد قطاع الصناعات التحويلية أحد الركائز الأساسية في تعزيز قدرة مصر التصديرية وزيادة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ورغم التراجع السابق لنسبة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الدولة المصرية سعت مؤخرًا إلى زيادة صادراتها من السلع والخدمات، وهو ما ساهم في عودة تلك النسبة للارتفاع مرة أخرى لتسجل ١٦,٤٪ بنهاية ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، شهدت مساهمة الصادرات الصناعية تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من ٤٥٪ عام ٢٠١٩ إلى م ٥٢٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس الإمكانات الكبيرة الكامنة في الاقتصاد المصري. وتستند الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى البناء على هذا التقدم، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، حيث تمكنت دول مثل فيتنام وماليزيا من بناء اقتصادات صناعية موجهة للتصدير، وحققت المغرب طفرة لافتة في اندماجها التجاري. وفي هذا السياق، تسعى مصر إلى اتباع مسار مماثل يقوم على تعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وتنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز القدرة التنافسية، بما يرسخ مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي

شكل ١ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤)

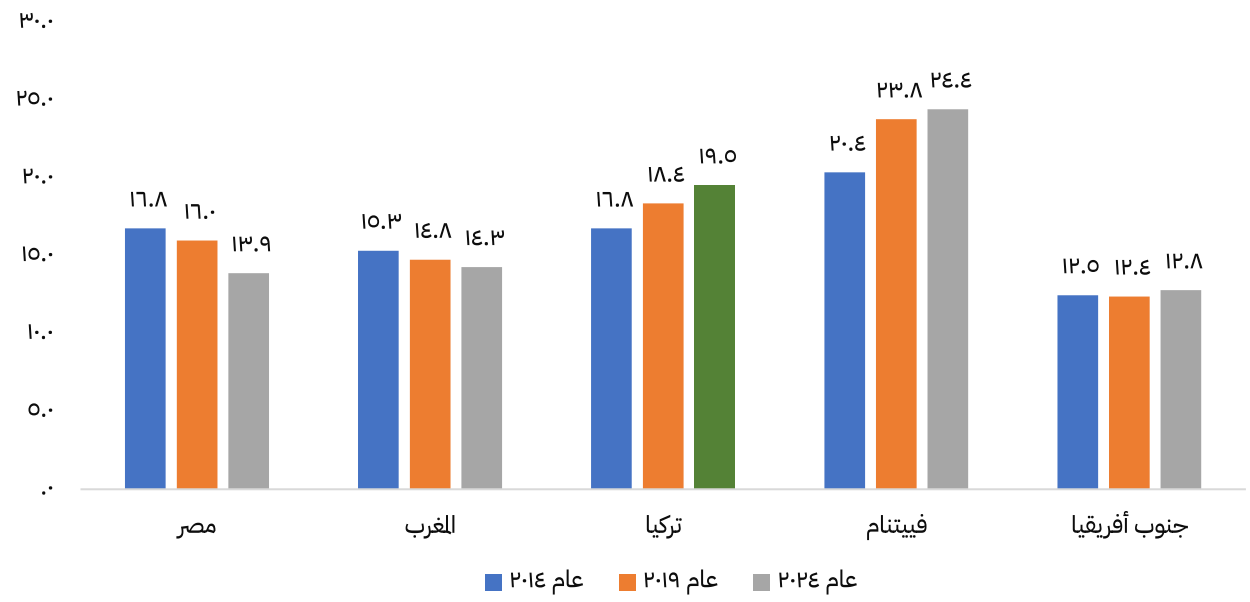

المصدر: البنك الدولي

شكل ٢ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرت السلعية لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤)

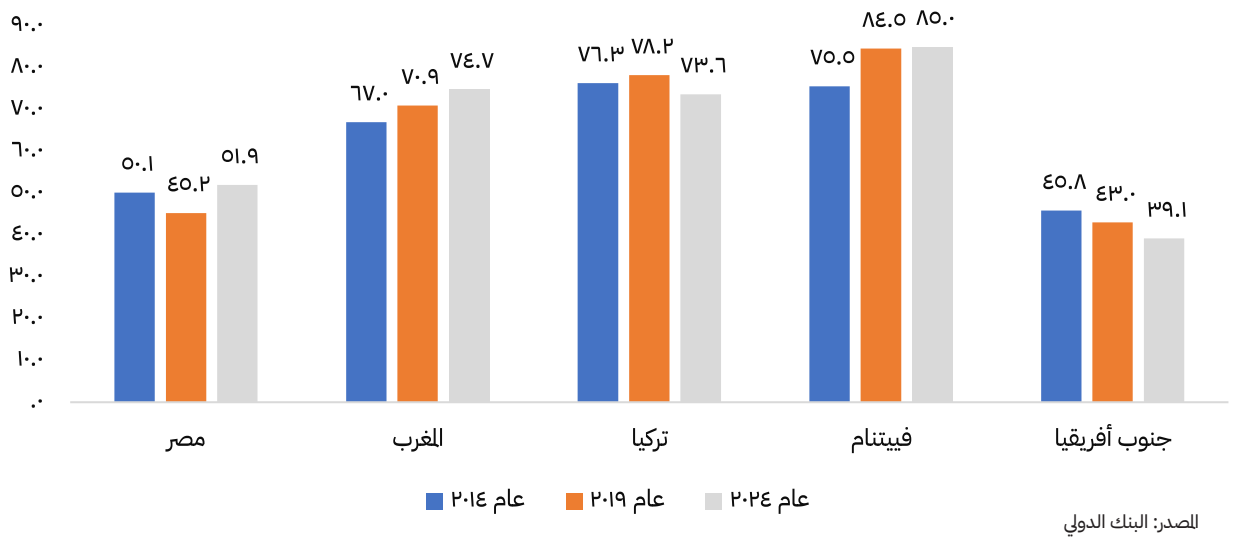

المصدر: البنك الدولي

آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة غير البترولية

شهد الاقتصاد خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا في الأداء، مدفوعًا بانتعاش القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها قطاع الصناعات غير البترولية. فقد سجّل النشاط الصناعي معدل نمو موجب بلغ ١٤,٦٨٪ خلال العام المالي، بعد أن تجاوز مرحلة الانكماش التي شهدها في العام المالي السابق والتي بلغ فيها التراجع نحو ٥,٢٢٪ ويعكس هذا التحول الإيجابي تحسن أوضاع الإنتاج الصناعي، مدعومًا بتيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن المواد الخام والأولية، بما ساهم في استعادة الطاقة الإنتاجية للمصانع. وقد تجلّى هذا الانتعاش بوضوح في الأداء القوي خلال الربع الرابع من العام المالي، حيث بلغ معدل النمو ١٨,٨١٪.

كما انعكس استدامة هذا التحسن من خلال النمو السنوي للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (باستثناء الزيت الخام وتكرير البترول)، الذي سجل نحو ١٥,٧٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، بما يعكس الدور المتنامي للصناعات غير البترولية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع الإنتاجي.

شكل ٣ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية)

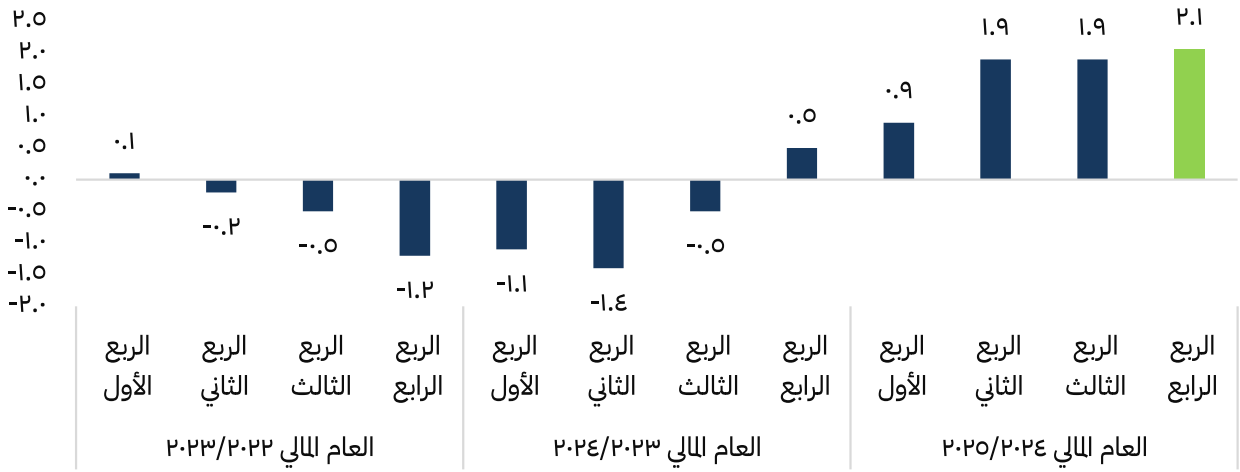

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٤ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) – شهري

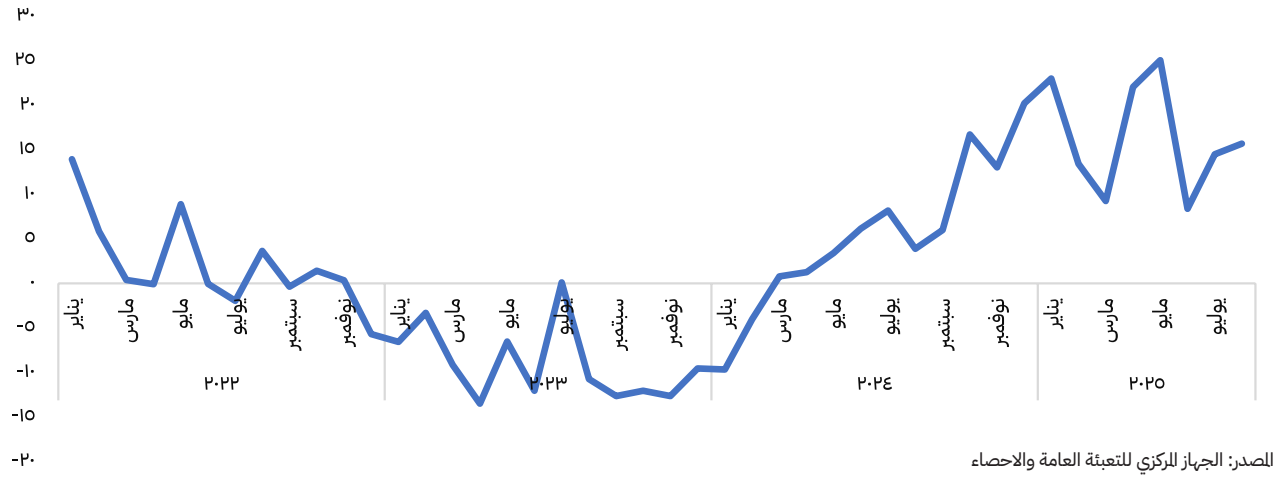

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل ٥ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية – العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

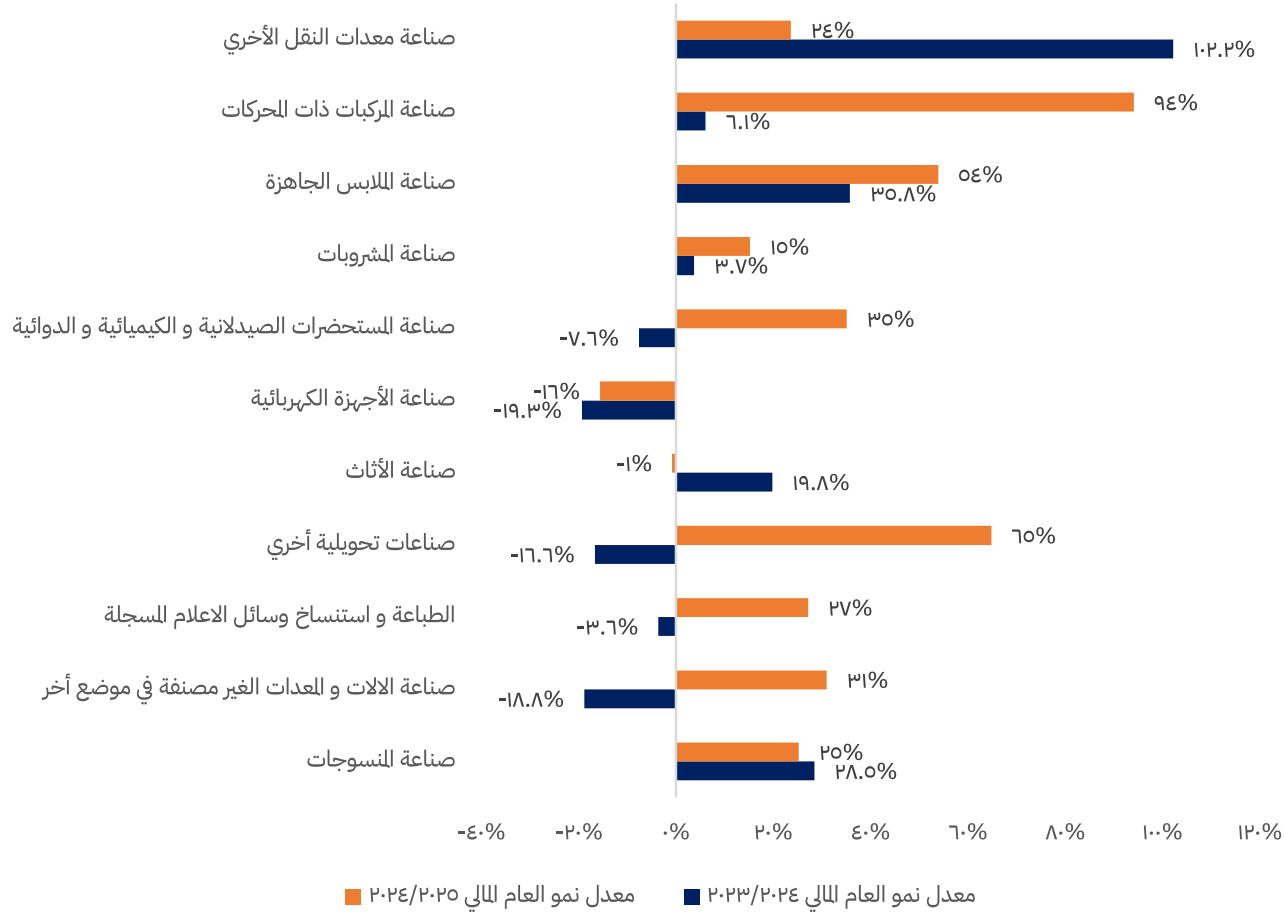

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة السيارات (٩٤٪) الملابس الجاهزة (٥٤٪)، المشروبات (١٥٪)، والمنسوجات (٢٥٪).

بالنسبة لصناعة السيارات، سجلت الصناعة نموًا بحوالي ١٢٦٪ للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المماثل، ما يشير إلى ديناميكية واضحة في الإنتاج. ويأتي هذا التوسع مدفوعًا بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات، والتي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠.

شكل ٦ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي)

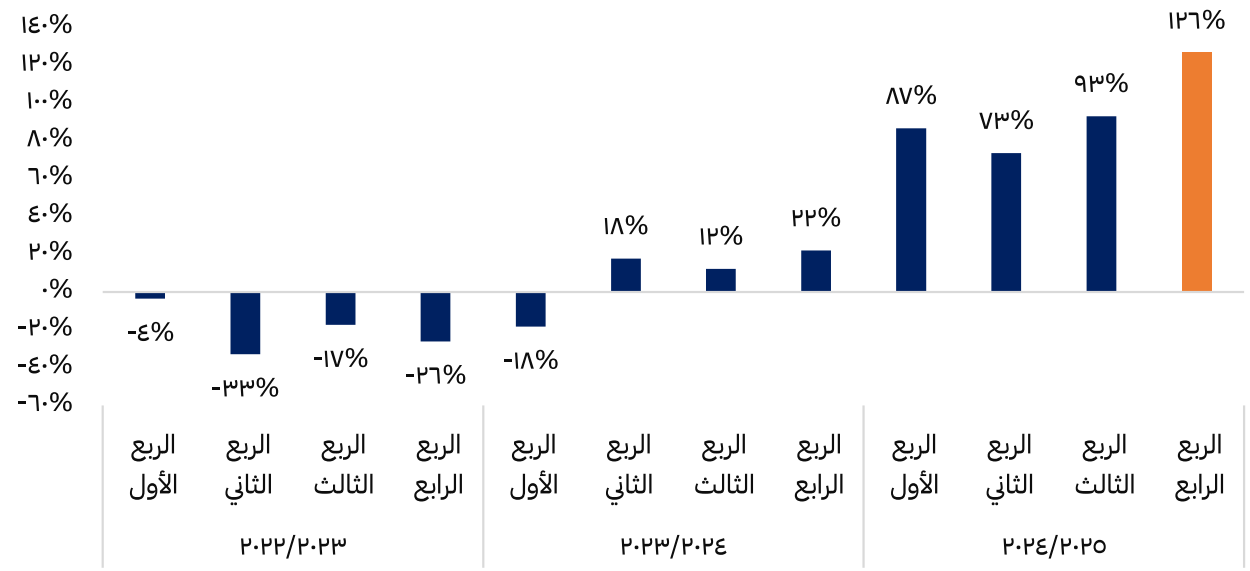

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات

تشهد مصر حاليًا انطلاقة جديدة في مسار بناء صناعة سيارات وطنية متكاملة، حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات إحدى الركائز الرئيسية لرؤية الدولة نحو تعزيز التصنيع المحلي ودعم التحول الاقتصادي الشامل. فمنذ إطلاقها في عام ٢٠٢٢ وتحديثها في مايو ٢٠٢٥ لتدخل حيز التنفيذ بدءًا من يوليو من العام نفسه، أصبحت هذه الاستراتيجية إطارًا شاملًا لتقليص الاعتماد على الواردات، وتعميق سلاسل القيمة المضافة، وفتح أسواق تصديرية جديدة تعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة السيارات. ويؤكد تخصيص نحو ١,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لهذا القطاع مدى الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة له باعتباره محركًا للنمو، ورافعة لزيادة القدرة التنافسية، وأداة أساسية لخلق فرص عمل نوعية وتحسين البيئة الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي.

وقد انعكست هذه الجهود في إشارات إيجابية من مؤسسات دولية، أبرزها توقعات تحسن قطاع السيارات المصري خلال ٢٠٢٥ بدعم من استقرار سعر الصرف وتخفيف قيود الاستيراد، فضلًا عن توسع خطوط إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات وتزايد فرص التصدير للأسواق الأوروبية. وعلى هذا الأساس، شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإجراءات المؤسسية والعملية، منها إطلاق برنامج AIDP لمنح حوافز للمصنعين، وإنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات، وتأسيس صندوق تمويل السيارات صديقة البيئة، إلى جانب إدماج التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة من خلال برامج تدريبية متخصصة مثل «Android Automotive».

كما تتواصل المشروعات الصناعية على الأرض بوتيرة متسارعة، بدءًا من تأسيس شركة مساهمة لتصنيع أول ميني باص كهربائي بطاقة إنتاجية ٣٠٠ وحدة سنويًا، وإنشاء خط لإنتاج ٦٠٠ بطارية كهربائية سنويًا ابتداءً من ٢٠٢٦، وصولًا إلى إطلاق مشروع «إيجيبت سات أوتو» باستثمارات قدرها ٣٠٠ مليون جنيه لتصنيع السيارات الكهربائية وقطع الغيار ومحطات الشحن والسكوترات. ويوازي هذه الجهود تطوير المصانع القائمة مثل مصنع تجميع جيلي بطاقة ١٠ آلاف سيارة سنويًا بنسبة تصنيع محلي ٤٥٪، وشركة النصر للسيارات التي تنتج نحو ٣٠٠ أتوبيس بمكونات محلية تفوق ٥٠٪، إضافة إلى إنتاج المصرية الألمانية للسيارات «إجا» لنحو ١٢٠٠ سيارة مرسيدس و٣٠٠٠ سيارة «إكسيد» سنويًا.

وبالتزامن مع ذلك، يجري تعزيز الصناعات المغذية باعتبارها العمود الفقري لنجاح الاستراتيجية، إذ يعمل مصنع بروميتون للإطارات إيجيبت بطاقة ١,١ مليون إطار سنويًا يُصدَّر ٧٠٪ منها ويوفر ٢٠٠٠ فرصة عمل، فيما يعد مصنع سوميتومو في العاشر من رمضان الأكبر عالميًا للشركة في إنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات ويوفر ١٠ آلاف فرصة عمل موجهة نحو التصدير للأسواق الأوروبية. كما ضخّت شركة المنصور استثمارات تفوق ١٠ ملايين دولار في مصنع لفلاتر المركبات بطاقة إنتاج تتجاوز ١٠ ملايين فلتر سنويًا.

هذه الجهود المتكاملة تؤكد أن مصر لا تسعى فقط إلى بناء صناعة تجميع سيارات، بل إلى تأسيس قطاع صناعي متكامل قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا، يجمع بين الإنتاج والتكنولوجيا والبحث والابتكار، ويتماشى مع التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة والتنقل المستدام.

وكذلك، تألقت صناعة الملابس الجاهزة كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ٤٠,٥٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وزياده بمعدل ٥٤٪ بالعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنه بالعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مدفوعة باستثمارات أجنبية مباشرة - لا سيما من الشركات الصينية - وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

ويتزامن هذا النمو مع تحولات كبرى في المشهد التجاري الدولي، لا سيما في ظل تصاعد السياسات الحمائية والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ما يفتح أمام مصر فرصًا واعدة لتعزيز مكانتها كمركز بديل للإنتاج والتصدير في قطاع الملابس الجاهزة. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة في مايو ٢٠٢٥ حوالي ٣٢٤ مليون دولار وهي أعلى مستوى لها منذ يناير ٢٠٢٣.

شكل ٧ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار)

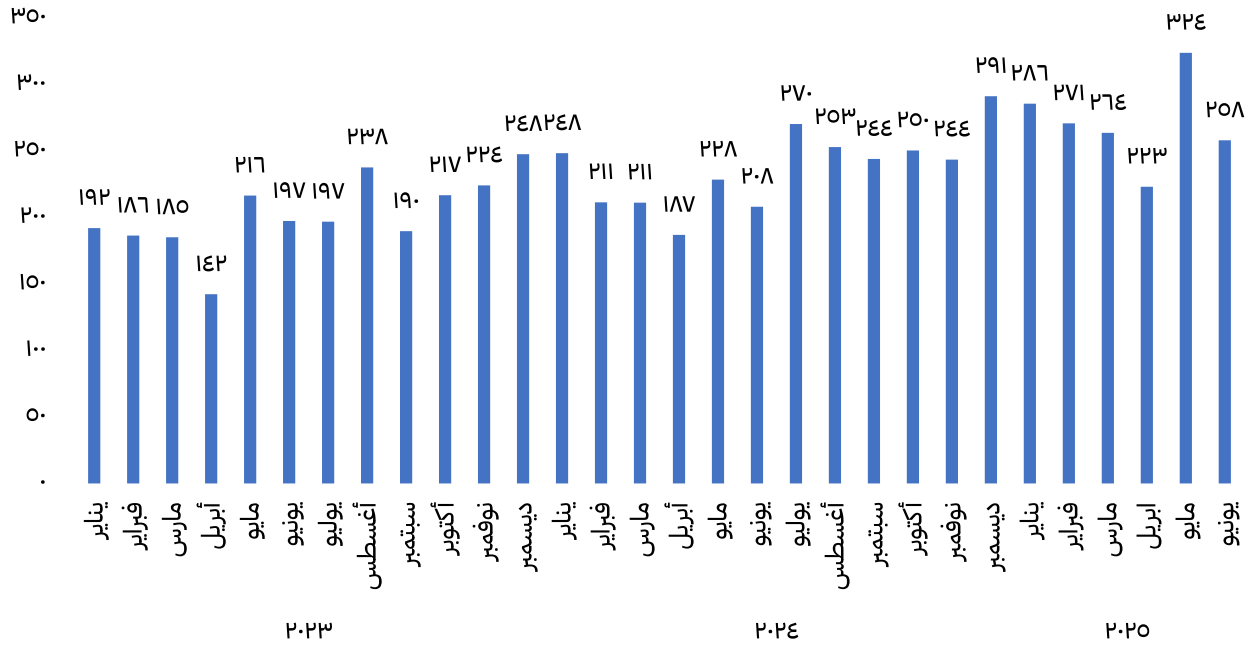

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

تعزيز تنافسية القطاع الطبي ودوره في زيادة الصادرات

يُعد قطاع الصناعات الطبية والدوائية من أكثر القطاعات العالمية حيوية ونموًا، إذ يشمل مجالات متنوعة تمتد من الأدوية والأجهزة الطبية إلى الرعاية الصحية والصحة الرقمية. وتشير التقديرات إلى أن سوق الأدوية العالمي من المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو ٧,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ ليصل إلى نحو ٢,٢٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨. وتستحوذ الولايات المتحدة على نصف حجم هذا السوق تقريبًا، مع توقعات بزيادة قيمته إلى ١,١٥ تريليون دولار بفضل الاستثمارات الضخمة في البحث والتطوير، بينما سيبلغ السوق الأوروبي نحو ٣٣٧ مليار دولار مدعومًا بالابتكارات الدوائية. ورغم أن الأدوية المبتكرة تمثل الشريحة الأقل من حيث الكمية إلا أنها تحقق الجزء الأكبر من الإيرادات، في حين تستحوذ الأدوية الجنيسة على ٩٠٪ من الوصفات الطبية لكنها لا تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق بسبب انخفاض أسعارها.

وفي هذا السياق، تحتل مصر موقعًا بارزًا في سوق الصناعات الطبية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نظرًا لتميز منتجاتها بجودة وفاعلية تنافسية. وقد شهدت صادراتها من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من نحو ٣٠١,٤ مليون دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٧٩٨,٥ مليون دولار بنهاية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، محققة معدل زيادة بلغ ١٦٤,٦٪. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه المصدرين، أبرزها طول فترة التأسيس اللازمة التي قد تمتد ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات وتشمل الحصول على التراخيص المحلية والشهادات الدولية.

شكل ٨ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار)

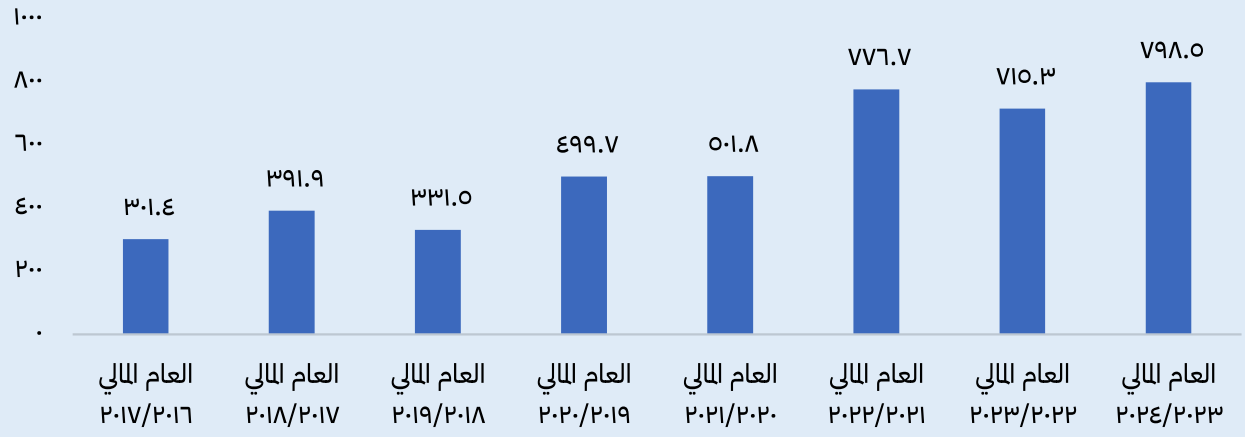

المصدر: البنك المركزي المصري

وتسعى الدولة إلى رفع صادرات الصناعات الطبية لتبلغ ٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب تطبيق حزمة من السياسات لدعم القطاع. تشمل هذه السياسات اعتماد آلية تسعير مرنة تأخذ في الاعتبار تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة لضمان عدالة واستقرار التسعير. كما يتطلب الأمر إنشاء وحدة مستقلة ذات صلاحيات تنفيذية داخل هيئة الدواء المصرية لتسريع إجراءات التسجيل والتفتيش والتحليل واعتماد الدراسات وإصدار الشهادات، بما يسهم في تذليل العقبات أمام الشركات المصدرة. ومن بين الحوافز المقترحة أيضًا تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية وتمويلية للشركات التي تلتزم بعقود طويلة الأمد لتوطين الإنتاج، ومنح ميزة سعرية للمنتجات المصنعة بالمواد الفعالة المحلية، إلى جانب تسهيلات ضريبية وجمركية على مدخلات الإنتاج والمعدات. كما يمثل توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع أسواق رئيسية مثل الجزائر والسعودية والإمارات والعراق ونيجيريا وإثيوبيا خطوة جوهرية لفتح أسواق جديدة وتعزيز النفاذ المستدام للمنتجات المصرية.

المصدر: دراسة المجلس الاستشاري لتنمية الصادرات التابع لرئاسة الوزراء

وبالتزامن مع النمو المُحقق في قطاع الصناعات التحويلية، شهدت الصادرات المصرية لكل من السلع نصف المصنعة، السلع تامة الصنع، المواد الخام، والوقود، تطورات متفاوتة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وفقاً لبيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

فقد ارتفعت الصادرات من السلع نصف المصنعة بنسبة ٣٣,١٪ مقارنة بنمو بلغ ١٤,٣٪ في العام المالي السابق، بينما سجلت السلع تامة الصنع نمواً طفيفاً بنسبة ١٢,٧٪ مقابل ١١,٤٪ في العام السابق. أما المواد الخام فشهدت تباطؤاً في النمو لتسجل ١٢,٤٪ مقابل ١٨,٩٪ في العام المالي٢٠٢٣/٢٠٢٤، في حين عاودت صادرات الوقود التحسن الطفيف بنسبة ٢,٤٪ بعد انكماش حاد بلغ -٥٨,٧٪ في العام الماضي. ويعكس هذا النمو نجاح الجهود الحكومية في تعزيز القيمة المضافة للسلع المصرية، خاصة في القطاعات الصناعية الواعدة مثل الملابس الجاهزة والمنتجات الهندسية.

شكل ٩ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

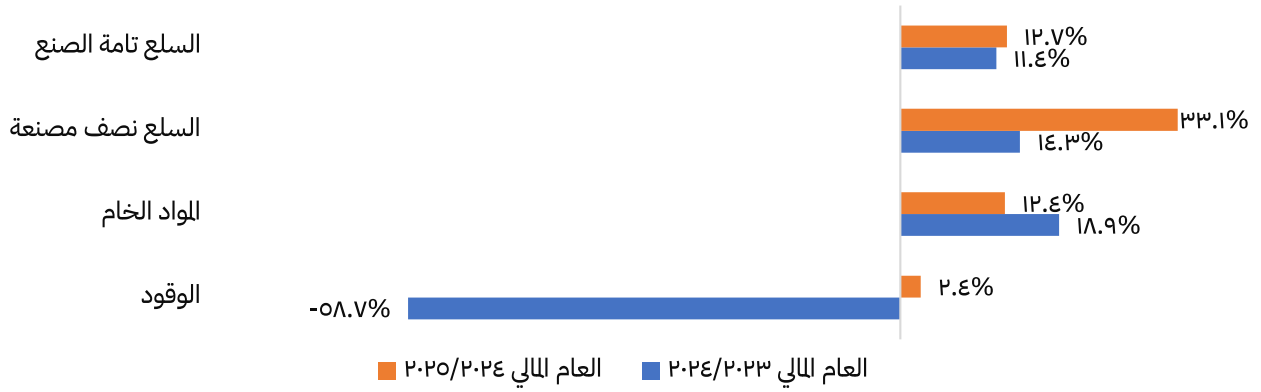

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

كما تُعد البنية التشريعية المنظمة لقطاع الصناعة في مصر حجر أساس لدفع تلك الجهود، وهي قانون تنمية المنشآت الصناعية رقم ١٥ لعام ٢٠١٧، وقانون تفضيل المنتج المحلي رقم ٥ لعام ٢٠١٥، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧، وقانون تنمية المشروعات

الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠، إلى جانب التشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة، وغيرها من القرارات والتشريعات.

وتعمل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، على إصدار القرارات والتوصيات باستمرار، ومتابعة تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع الصناعة، بهدف تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهات التي يتعامل معها المستثمر والرسوم. وقد صدر مؤخرًا قرارات عدة منها إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونياً وتسهيل إصدار التراخيص وسداد الرسوم من خلال الدفع الإلكتروني. وسيتم تناول تفاصيل نطاق عمل اللجنة ومخرجاتها بشكل مفصل لاحقًا ضمن هذا الفصل.

كما تم تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية، وفقًا للقرار رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٢٤ والمُعدل بقرار رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٢٤، للتحقق من التزام هذه المنشآت باشتراطات الدفاع المدني والبيئة والسلامة والصحة المهنية وغيرها، المُقررة وفقاً لأحكام قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

أما بالنسبة لتنظيم تخصيص الأراضي الصناعية، فقد تم إقرار ضوابط صارمة بما يضمن تخصيصها لمستثمرين جادين ويمنع التنازل أو البيع أو التأجير إلا بعد استيفاء شروط محددة وموافقة مجلس الوزراء.

الصناعة في رؤية مصر ٢٠٣٠

تُولِّي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الصناعة وتعمل على تطويره، باعتباره رافدًا رئيسًا من روافد التنمية الاقتصادية، إذ يُسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات ورفع مستوى الإنتاجية. وتستند ركائز النمو الاقتصادي على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي القائم على تعزيز التنوع والمعرفة والابتكار والتنافسية، وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة. وفي ضوء البيئة الإقليمية والعالمية التي تتسم بالتقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة، وما تفرضه من تحديات أمام الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصاد العالمي، تركز الدولة على دعم مناخ الأعمال لتحقيق التنافسية ورفع كفاءة الأسواق لتعزيز المرونة الاقتصادية. وفي النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠، لم يتم تناول «تعزيز الصناعة المحلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية» بشكل كافٍ. لذا، حرصت رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المُحدثة على معالجة تلك الفجوة.

فيُعد «تحفيز التصنيع» أحد الأهداف العامة المحورية لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي»، حيث تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تعميق الصناعة المحلية وتشجيع الصناعات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة ورفع معدل نموها، مع التركيز على القطاعات مرتفعة القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، مثل قطاع الصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والمنسوجات، والصناعات الهندسية، وصناعات مواد البناء والتشييد والصناعات الحرفية، بالإضافة إلى زيادة الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، والتوجه نحو الصناعة الخضراء بما فيها من فرص واعدة. كما يعد قطاعي الصناعات التحويلية والاستخراجية من بين القطاعات السبعة الواعدة التي حددتها رؤية مصر ٢٠٣٠ لتكون قاطرات للنمو.

ويسهم في تحقيق تلك التوجهات، الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي عن طريق تعزيز الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر، وتوطين الصناعة وإنشاء وتطوير المناطق والمجمّعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد. كما يتطلب تعزيز الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حوافز تمويلية لدعم الكفاءات الشابة. ومن الضروري أيضًا تسهيل إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا، والتحول نحو صناعة مستدامة من خلال خلق صناعات خضراء جديدة تنتج سلعًا وخدمات بيئية.

وفي إطار السعي نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد عن طريق تعزيز قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات على النحو الذي يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن أهدافها العمل

على «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، من خلال استمرار دعم الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سُبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحوّل نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكوّن التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوّعها، ومن ثمَّ قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ذلك، تتبنَّى الرؤية التوسّع في ربط الأنشطة الاقتصادية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات الإنتاجية الحديثة، واستغلال التطورات التكنولوجية لفتح أسواق إقليمية ودولية جديدة.

ووضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ مجموعة من السبل لتحقيق ذلك الهدف تشمل، تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعّالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات. كما تركز على تنمية الإنتاج والصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، ودعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية. وتسعى الرؤية إلى تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى إزالة معوقات الصادرات وفتح أسواق جديدة. كما تولي اهتمامًا بتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. وكذلك أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة» حيث أنها تتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية، مما يساهم في تحقيق التكامل في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

هذا ويتطلب تحقيق النهوض بقطاع الصناعة توافر «بنية تحتية متطورة» تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوفر بيئة جاذبة للاستثمارات وتدعم بناء قاعدة صناعية متطورة وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. إلى جانب «الارتقاء بمنظومة التعليم» والتدريب والبحث العلمي كعوامل داعمة للنهوض بالقطاعين، حيث تسهم في تأهيل العمالة ورفع كفاءتها.

علاوة على ذلك، يشكل «توفير التمويل» ممكنًا لدعم النهوض بالقطاعين، جنبًا إلى جنب مع «تعزيز التحول الرقمي» و «تحقيق التقدم التكنولوجي» الذي يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وكذلك يعد «إنتاج البيانات وإتاحتها» ممكنًا هامًا لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد أن يتم تحقيق ذلك في إطار «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» مع «تعزيز الشركات» و «تعزيز التعاون الإقليمي والدولي» وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات.

وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتمامًا متزايدًا بدمج الأبعاد البيئية والاستدامة ضمن مسار النمو الصناعي، إدراكًا للتحولات العالمية نحو التنمية المستدامة وأهمية تعزيز القدرة التنافسية الصناعية في الأسواق الدولية. وتتمثل هذه الرؤية في ثلاثة محاور رئيسية مترابطة:

• **أولًا، التحول إلى الصناعة الخضراء:** تركز الحكومة المصرية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي بحيث يصبح أقل تأثيرًا على البيئة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. يتمثل هذا التوجه في دعم الصناعات الخضراء عبر تصميم عمليات إنتاج تقلل من معدلات التلوث واستهلاك الموارد، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة طويلة الأمد. هذا التوجه يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى حوافز لتشجيع المؤسسات على تبني معايير بيئية صارمة.

• **ثانيًا، التخفيف من آثار تغير المناخ:** ضمن جهود مواجهة تغير المناخ، أنشأت الحكومة المصرية برامج لدعم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تسعى هذه الجهود إلى مواءمة القطاع الصناعي مع الالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات المناخية، مما يساعد في تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات المناخية المتزايدة.

• **ثالثًا، تعزيز الاقتصاد الدائري والاستدامة الصناعية:** تروج الرؤية لفلسفة الاقتصاد الدائري، الذي يقوم على إطالة عمر المنتجات وتقليل الفاقد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد الطبيعية. ويُعد تبني هذا النموذج أساسيًا لخلق قطاع صناعي أكثر مرونة، قادر على التكيف مع التحديات البيئية والمخاطر الاقتصادية، فضلًا عن تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المخلفات.

وفي هذا السياق، تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية **استدامة الموارد الطبيعية** من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مع تسليط الضوء على **تعزيز نظم الطاقة المستدامة** كخطوة محورية نحو التحول إلى اقتصاد أخضر. ويؤكد هذا التوجه على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، باعتباره أساسًا لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

الصناعة في برنامج عمل الحكومة

تؤكد الدولة على أهمية «ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية»، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتُترجم هذه الرؤية من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المتاحة، مع التركيز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الميزات التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيّما في مجالات التصنيع، والابتكار، والتحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من خلال العمل على زيادة تنافسية القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الصناعية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز للمصنعين، إلى جانب تعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم التحول نحو الصناعة الخضراء والمستدامة، بما يساهم في رفع جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات.

مستهدفات برنامج عمل الحكومة لقطاع الصناعة

وتتسق هذه الجهود مع مستهدفات برنامج الحكومة للفترة من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧/٢٠٢٦، من خلال محور «بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، الذي يتضمن برنامجين فرعيين هما زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية، عبر منظومة تضم أكثر من عشرين آلية تنفيذ ومائة مؤشر أداء.

وفي مجال زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وخلال فترة تنفيذ البرنامج، تعمل وزارة الصناعة على تنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة، والتوافق مع المعايير البيئية. وتشمل هذه الجهود التوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة، وطرح فرص استثمارية جديدة على الخريطة الصناعية، وزيادة المصانع العاملة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، فضلًا عن إنشاء تجمعات صناعية متخصصة. كما يجري تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لتيسير تطبيق المواصفات القياسية المحلية، بما يعزز من جودة وتنافسية المنتج الصناعي المصري محليًا ودوليًا.

وفي إطار دعم ريادة الأعمال وتطوير الشركات الناشئة بالقطاع الصناعي، تستهدف الوزارة تسويق الأفكار والمنتجات المبتكرة، إلى جانب تطوير المناهج التدريبية المتخصصة، بما يعزز من قدرات الكوادر البشرية ويحفز بيئة الابتكار. أما في مجال تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي، فتسعى الوزارة إلى التوسع في منح الرخص الصناعية والسجلات، واعتماد شهادات المكون المحلي، وتيسير الإجراءات المرتبطة بالمساندة التصديرية والتخفيضات الجمركية، بالإضافة إلى إصدار رخص بناء جديدة.

كما تستهدف الوزارة التوسع في إقامة المجمعات الصناعية عالية التكنولوجيا، من خلال تخصيص الأراضي والوحدات الصناعية لشركات جديدة في أنشطة متنوعة، وطرح فرص استثمارية واعدة، وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، بما يعزز من استدامة النمو الصناعي. وفي مجال نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار، تعمل الوزارة على رفع كفاءة الشركات للحصول على نظم الجودة والاعتمادات الدولية، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الصناعي المصري.

وفي إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على التوسع في مصانع التدوير ومكونات الطاقة المتجددة، وإصدار الشهادات والمواصفات البيئية المتوافقة مع المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز آليات التحقق من البصمة الكربونية، واعتماد جهات الفحص والاختبار في مجالات كفاءة وترشيد الطاقة.

أما في مجال زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، فتسعى الدولة إلى تطوير البنية التحتية للجودة، وزيادة كفاءة منظومة تقييم المطابقة، بما يدعم تنافسية المنتجات الوطنية ويضمن توافقها مع المعايير الفنية المعتمدة، سواء في السوق المحلي أو الدولي، وذلك من خلال التوسع في اعتماد جهات التقييم وتطوير قدراتها.

تمثل هذه الجهود ترجمة عملية لرؤية الدولة الطموحة نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قائم على تعزيز القطاع الصناعي، وزيادة تنافسية الصادرات، والتكامل مع الأسواق الدولية، من خلال آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات أداء واضحة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية

في إطار جهود تحقيق مستهدفات «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تقوم الحكومة المصرية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية بهدف بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة. **وتسعى الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة، وتعزيز الابتكار، ودعم التحول التكنولوجي.**

وقد تم إعداد دراسة بالتعاون مع شركاء التنمية لعمل تحليلات قطاعية وعابرة للقطاعات الصناعية والتجارية وتحديد فرص النمو وأولويات الإصلاح. وقد شمل تطوير الدراسة مشاورات موسعة مع أكثر من ٤٠ جهة حكومية و٢٠٠ كيان من القطاع الخاص.

تستند الدراسة على ٥ ركائز تساهم في تحسين القدرة التنافسية للتصنيع والتصدير ومن أهمها توفير بيئة داعمة للأعمال والشركات، تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية، الحصول على أراضٍ جيدة الموقع مجهزة بالخدمات، توفر المهارات والتكنولوجيا، وتوفير التمويل.

وركزت الدراسة على العناصر التي تتمتع الدولة المصرية بميزة تنافسية فيها من حيث الجودة، والسعر، والحجم، والسرعة، ومنها تحديد الإجراءات التي تستهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محليًا وزيادة استخدام المكون المحلي/زيادة القدرة على التصدير، وتعزيز بيئة الأعمال وريادة الأعمال، وحركة التجارة، وتوفير الأراضي، وبناء المهارات، وجذب رؤوس الأموال. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أنشطة شركات الاستثمار المحلية والأجنبية الكبرى التي تتمتع بقنوات مبيعات قوية ومستقرة.

وتشمل الأهداف الرئيسية للدراسة الآتي:

- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية عبر تعديل التشريعات وتبسيط الإجراءات وتسريع تقديم الخدمات.
- تعزيز الاتصال بالأسواق وسلاسل القيمة من خلال تطوير البنية التحتية التجارية وربط الأنشطة

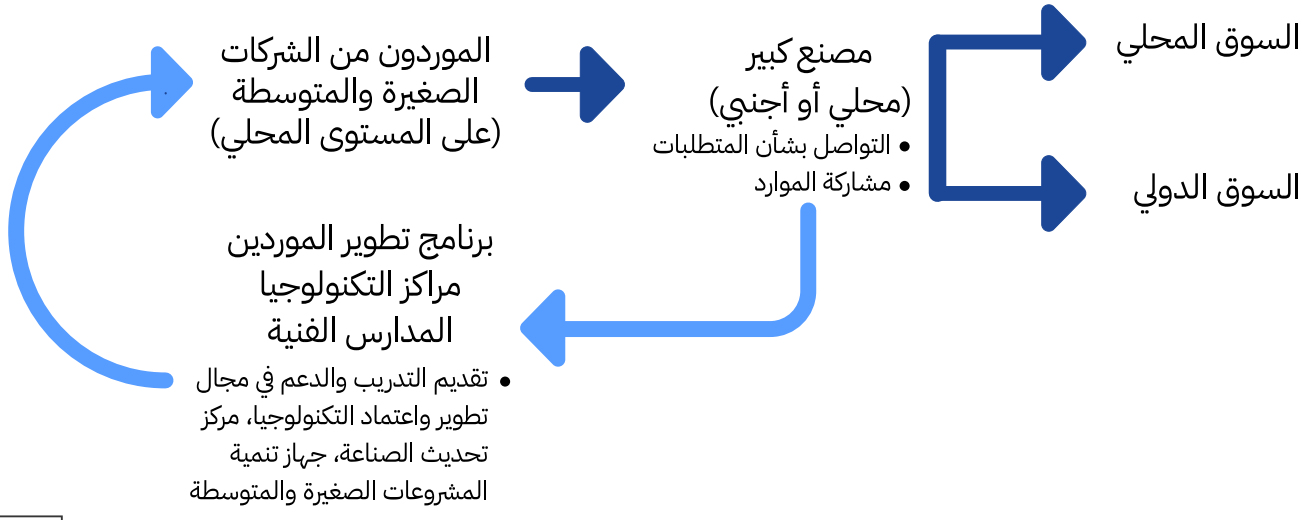

الصناعية بالأسواق الإقليمية والدولية.

- تسهيل الحصول على مصادر التمويل المستدامة عبر تقديم حلول مالية مبتكرة لتمويل التوسعات الصناعية.
- تنمية المهارات وتوطين التكنولوجيا المتقدمة عبر تطوير منظومات التدريب الصناعي وتشجيع الابتكار.
- توفير أراضٍ صناعية متكاملة من خلال تطوير وإدارة المناطق الصناعية ودعم الجاهزية للاستثمار.

واستكمالاً للدراسة سالفة الذكر، تواصل وزارة الصناعة، من خلال مركز تحديث الصناعة، إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، التي تستهدف تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس يقود إلى النمو الصناعي وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص كشريك أساسي في الأنشطة الصناعية. وتأتي هذه الجهود في إطار دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ودفع بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة.

تم إعداد الاستراتيجية من خلال مراجعة دراسات قطاعية معمقة وأوراق العمل والاستراتيجيات التي تم إصدارها عن طريق الوزارات والهيئات والجهات التنموية ومجتمع الأعمال خلال الفترات السابقة والتي كان أهمها: رؤية مصر ٢٠٣٠، برنامج عمل الحكومة، وثيقة الإصلاحات الهيكلية المقترحة من اتحاد الصناعات المصرية، تقرير لجنة مصر تستطيع بالصناعة، ملف تعميق التصنيع المحلى الذى أطلقه معهد التخطيط العربى، دراسات المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، الهيدروجين الأخضر، استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، الثروة الصناعية الرابعة والتطور الرقمى، الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة، توطين صناعة السيارات، استراتيجية البنك الدولى، والاستراتيجيات القطاعية التي أعدت من قبل البنك الدولى والوكالة الألمانية للتنمية ومنظمة اليونيدو، ومخرجات مؤتمر المناخ COP27.

وتركز الاستراتيجية على تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومعالجة التحديات القائمة في قدرات الصناعة والتجارة المصرية، جذب الاستثمارات بقطاع الصناعة، ورفع نسبة المكون المحلي في عمليات التصنيع، وتحسين تخصيص واستغلال الأراضي وتعزيز الصادرات وتيسير عمليات التجارة، تطوير المرافق الصناعية والبنية التحتية، بما يعزز تنافسية وجودة المنتجات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة.

ممكنات تنمية الصناعة

لتحقيق تلك الأهداف، ترتكز الاستراتيجية على ٧ ممكنات رئيسة لتنمية الصناعة وهم:

- تهيئة مناخ الأعمال ليكون أكثر تنافسية وجذبًا للاستثمار الصناعي .
- تطوير وتحديث بيئة الأعمال الصناعية لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة.
- توفير وتنويع مصادر التمويل بتكلفة تنافسية دوليًا للتوسعات الاستثمارية الصناعية وتمويل التجارة.
- تطوير وتحديث منظومة التجارة والمنظومات الداعمة لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة.
- توفير العمالة المدربة ذات الكفاءة العالية والمتخصصة والمؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا التصنيع المتطورة.
- تمكين الربط بين الصناعة والمراكز البحثية والأكاديمية لتعزيز الابتكار الصناعي والتطوير.
- توفير الدعم الفني والتقني لقطاع الصناعة لرفع تنافسيته للتصنيع من أجل التصدير.

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية تعميق التصنيع المحلي، وهو أحد البرامج الحكومية المحورية التي تستهدف تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، وتحسين جودة المنتجات المحلية، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة. ويسعى البرنامج إلى دعم الصناعة المصرية من خلال تعميق التصنيع المحلي لمستلزمات الإنتاج والصناعات المغذية ، وبناء قاعدة صناعية قوية تضم مورّدين محليين مؤهلين.

كما حدّدت الاستراتيجية حزمة من المكنات الداعمة لهذا التوجه، تشمل: توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، وعلى رأسها صناعة الآلات والمعدات؛ وإثراء سلاسل القيمة المحلية عبر إضافة حلقات تزويد الصناعات بالخامات والسلع الوسيطة؛ وزيادة الإسهام المحلي في التصميمات الصناعية والابتكار من خلال التطوير التكنولوجي؛ وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متينة؛ فضلًا عن إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتماشى مع متطلبات التصنيع الأخضر ومبادئ الاقتصاد الدائري.

القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي

ومن خلال الأهداف والمكنات السابقة تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي، وفقًا لمجموعة من المعايير الأساسية، حيث يُعطى الأولوية لتلك الصناعات التي تتمتع بتوافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج الحديثة، وتحقق قيمة مضافة مرتفعة، مع مراعاة أن تكون منخفضة في استهلاك الطاقة ومرتفعة في كثافة العمالة، بما يضمن تعزيز التنافسية وخلق فرص عمل مستدامة، وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

١. **مجموعة الصناعات الاستراتيجية:** الصناعات الغذائية، الادوية، الكيماوية، الهندسية.
٢. **مجموعة الصناعات الهامة:** الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الاخشاب.
٣. **مجموعة الصناعات المستقبلية:** البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

وتتقاطع هذه المجموعات مع القطاعات الصناعية التي حددها اتحاد الصناعات المصرية في أجندة الإصلاحات، والتي اقترح فيها الاتحاد مجموعة من الإصلاحات والسياسات الهادفة لتعزيز أداء هذه القطاعات. ويهدف هذا التقاطع إلى تعظيم الفوائد المشتركة بين الاستراتيجية الوطنية وأجندة الإصلاحات، بما يرفع من القدرة الإنتاجية ويعزز معدلات النمو الصناعي.

وفي ضوء ما سبق، تقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية على رؤية شاملة تهدف إلى بناء قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا، من خلال التركيز على الصناعات الواعدة التي تُسهم في تعميق التصنيع المحلي وتعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. وقد اعتمدت الاستراتيجية في صياغتها على مجموعة من المرتكزات الرئيسية، في مقدمتها تحليل حجم الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعدد من الدول، ودراسة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات المصرية، إضافة إلى مراجعة السياسات والأولويات الوطنية المرتبطة بترشيد استخدام الطاقة، وجذب الاستثمارات، ودعم الشركات الكبرى بالتوازي مع تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقًا من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة.

جدول: الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة

مكونات محطات الطاقة الشمسية	المحولات الكهربائية	السيارات الكهربائية
مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية –طلمبات)	مولدات كهربائية	صناعة إطارات السيارات
مكونات محطات طاقة الرياح	المحركات الكهربائية	صناعة بطاريات السيارات (كهرباء –بنزين)
آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه	المصاعد والسلالم الكهربائية	زجاج السيارات
طلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	أنظمة صوتيات وبصريات
مواتير رفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح –قواعد- الإنارة -البرايز -الترانسات- الفيوزات- السويتش)	ألومنيوم (قطاعات -ورق فويل -ألواح – كلادينج)
الصودا آش	تشيلر للتكييف المركزي	ألبان الأطفال
البولي فينيل كلورايد PVC	مواتير الأجهزة المنزلية (ثلاجة -غسالة -تكييف –وغيرهم)	الصناعات الغذائية
البوليستر	تصنيع مواسير وأنابيب غير ملحومة	الصناعات الجلدية
صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات		

ولتعزيز الشفافية وجذب المستثمرين، تم إعداد ملف تفصيلي متكامل – متاح عبر QR Code – يوضح أولويات الصناعات وممكنات وحوافز الاستثمار في مصر، واستعراض كل فرصة استثمارية على حدة.

وفي ضوء التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، تضع الاستراتيجية نصب أعينها **الصناعات المستقبلية** غير كثيفة استهلاك الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

وفي إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد **خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية** على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة وهو ما تم تناوله في الفصل الخامس بالتفصيل. ويُقصد بالتجمع الصناعي كيانًا اقتصاديًا يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاقتناص فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

المستهدفات الكمية للاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية إلى رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ إلى ٢٠٪، ورفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪، وخلق فرص عمل منتجة مباشرة وغير مباشرة، فضلًا عن تقديم الدعم الفني للمصانع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وحل مشاكل المصانع المتعثرة والمتوقفة عن الإنتاج ، بما يرسخ مسار التنمية الشاملة والمستدامة. كما وضعت استراتيجية تنمية الصناعة مستهدفات محددة للصادرات السلعية تشمل صناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، والملابس الجاهزة، وصناعة الأثاث، والجلود وغيرها، وذلك استنادًا إلى منهجية متكاملة أعدّتها وزارة الصناعة تقوم على تحديد القطاعات الواعدة والأسواق التصديرية ذات الأولوية ومعدلات النمو المستهدفة.

الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

وقد تم إطلاق الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها في أغسطس ٢٠٢٤، وهي خطة ترتكز على سبعة محاور رئيسية كما هو موضح أدناه. وتهدف هذه الخطة إلى توطين الصناعات الواعدة وسد الفجوة في السوق المحلي، وزيادة حجم الصادرات وتعظيم القيمة المضافة للصناعة المحلية.

المحور الأول: تعميق التصنيع المحلي

ويركز هذا المحور على إنشاء مصانع جديدة قادرة على توفير جزء مهم من احتياجات السوق المحلي ومستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها حاليًا، وذلك من خلال جذب مستثمرين مصريين وعرب وأجانب لإقامة صناعات عالية الجودة وبأسعار تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة، بما يدعم تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة الصناعية.

ويستهدف هذا المحور جذب مزيد من الاستثمارات لتوطين الصناعات المرتبطة بـ ١٥٢ فرصة استثمارية، تمثل وارداتها نسبة كبيرة من قائمة الواردات المصرية، مثل منتجات الحديد والصلب، الألومنيوم، الخامات الدوائية، المستلزمات الطبية، والصناعات النسيجية، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

المحور الثاني: زيادة القاعدة الصناعية بغرض زيادة الصادرات

ويركز على التوسع في الصناعات التي تعتمد على المواد والخامات الأولية المتوافرة في السوق المحلي أو التي تمتلك مصر تكنولوجيا إنتاجها، مثل صناعات الحديد والألومنيوم وغيرها، وذلك استنادًا إلى المقومات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة في القطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية. ويستهدف هذا المحور إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية في أسواق التصدير، بما يعزز القدرة التصديرية للصناعة المصرية.

المحور الثالث: تشغيل ودعم المصانع المتعثرة

والذي يتضمن البدء الفوري في إعادة تشغيل المصانع المتوقفة أو المتعثرة أو المغلقة، ودعم المشروعات الجاري إنشاؤها لسرعة دخولها مرحلة التشغيل، بما يسهم في زيادة حجم النشاط الصناعي ورفع الطاقة الإنتاجية.

المحور الرابع: تحسين جودة المنتجات المصرية وزيادة الميزة التنافسية لها

يستهدف هذا المحور تعزيز جودة المنتجات المصرية ورفع قدرتها التنافسية، من خلال الدور الذي تقوم به الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التابعة لوزارة الصناعة في إصدار وتحديث المواصفات القياسية للمنتجات بصورة دورية، وفقًا للاشتراطات والمعايير العالمية، بما يضمن إنتاج سلع عالية الجودة قادرة على منافسة المستورد وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية. كما يتولى المجلس الوطني للاعتماد التابع لوزارة الصناعة دعم المصانع في الحصول على شهادات الاعتماد اللازمة وفق المتطلبات الدولية، بما يعزز موثوقية المنتجات المصرية ويرفع جاهزيتها للأسواق التصديرية.

المحور الخامس: التوظيف من أجل الإنتاج

يهدف هذا المحور إلى خفض معدلات البطالة ورفع مستوى معيشة الأسرة المصرية من خلال التوسع في فرص العمل الصناعية، حيث تستهدف وزارة الصناعة مضاعفة عدد العاملين في القطاع الصناعي بحلول عام ٢٠٣٠.

المحور السادس: تدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية

يُركّز هذا المحور على تدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية، حيث تقوم الجهات التدريبية التابعة لوزارة الصناعة، مثل مصلحة الكفاية الإنتاجية والمراكز التكنولوجية، بالتعاون مع المراكز البحثية والجامعات المصرية، بتنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب المهني والتأهيل. ويهدف ذلك إلى رفع مستوى مهارات الخريجين الفنية والحرفية بما يلبي متطلبات سوق العمل الصناعي، ويعزز جودة الإنتاج المحلي، ويدعم قدرة الصناعة المصرية على التصدير للخارج.

المحور السابع: مواكبة الإتجاهات الحديثة في الصناعة ونظم التحول الرقمي والتوسع في الصناعات الخضراء

يستهدف هذا المحور تقديم الدعم الفني للمصانع من خلال تبني التحول الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة، وأنظمة الحاسب الآلي المتخصصة، والروبوتات الصناعية، بهدف رفع كفاءة المنتج المحلي. كما يسعى إلى زيادة وعي المصنعين بأهمية الصناعات الخضراء والاقتصاد الأخضر، وتطبيقات الطاقة الشمسية، والاستخدام الأمثل للموارد في معالجة مياه الصرف الصناعي.

وفي إطار توجه الدولة لجعل **القطاع الصناعي قاطرة للنمو الاقتصادي والانتاجية والتشغيل**، ضمن رؤية متكاملة ترتكز على توطين الصناعة، التحول الرقمي، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء الجهود نحو **تعزيز البيئة التمكينية للصناعة** من خلال التنسيق المؤسسي، تسريع الإجراءات، وتوفير أدوات تمويلية عملية، تم تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، بما يعكس التوجه نحو التكامل المؤسسي والتنسيق الفعال في تنفيذ أولويات الدولة الصناعية.

وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة والمحاور المشار إليها، تضطلع المجموعة الوزارية بدور محوري في بلورة حلول جذرية وعاجلة للتحديات التي تواجه قطاع الصناعة والمستثمرين الصناعيين، حيث أسفرت اجتماعاتها عن مجموعة من التوصيات والإجراءات والإصلاحات الجوهرية، كما هو موضح في جزء الإصلاحات الهيكلية.

التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية

إن الدولة المصرية تدرك تمامًا الطبيعة التكاملية بين الصناعة والتجارة الخارجية. فالتصنيع المحلي لا يحقق أهدافه الكاملة دون الارتباط بسياسات توسع الأسواق الخارجية، والعكس صحيح.

وانطلاقًا من ذلك، تعمل الدولة على تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية بالتوازي مع استراتيجية وطنية لتنمية التجارة الخارجية، مع الحرص على تحقيق التنسيق بينهما بما يضمن تكامل السياسات والخطط التنفيذية. ويتجلى ذلك في مواءمة خطط الإنتاج الصناعي مع مستهدفات التصدير، وربط

مبادرات النفاذ إلى الأسواق ببرامج دعم سلاسل التوريد المحلية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية.

كما يُعد الاستثمار الإنتاجي الموجَّه للتصدير مفهومًا محوريًا يجسد هذا التكامل، حيث يعزز القيمة المضافة للصادرات المصرية، ويُسرّع اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، ويدعم احتياطيات النقد الأجنبي. إن هذا التلازم بين الاستراتيجيتين يمثل شرطًا أساسيًا للتحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية

تعكس الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التزام مصر بتعزيز ترابطها الاقتصادي واللوجستي مع محيطها الإفريقي، كجزء من رؤيتها لبناء اقتصاد صناعي أكثر انفتاحًا وتكاملاً مع الأسواق الإقليمية.

في هذا الإطار، تضع الاستراتيجية أولوية لتطوير محاور الربط مع الدول الإفريقية المجاورة، باعتبارها أدوات رئيسية لدعم التكامل الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتستهدف هذه المحاور ربط مصر بتجمعات اقتصادية إفريقية كبرى مثل الإيكواس (غرب إفريقيا)، وEAC (شرق إفريقيا)، وECCAS (وسط إفريقيا)، والسادك (جنوب إفريقيا)، عبر ممرات تجارية وملاحية برية استراتيجية.

وتخدم هذه المحاور أهدافًا مزدوجة أولها تسهيل تدفقات التجارة البينية الإفريقية عبر خفض التكاليف اللوجستية وتقصير الزمن اللازم لوصول السلع إلى الأسواق، وثانيها ربط الأنشطة الصناعية المصرية بأسواق استهلاكية وإنتاجية جديدة، مما يعزز فرص النمو للصناعات المصرية ويضاعف قدرة مصر التصديرية.

١ محاور الربط البرى

- طريق القاهرة / كيب تاون
- طريق السويس / الغردقة / مرسى علم / برنيس / حلايب حتى خط عرض ٢٢ وامتداده حتى بورتسودان
- الطريق الدولي الساحلي بورسعيد / السلوم وامتداده حلى بني غازي ضمن محور القاهرة / داكار
- الربط البرى بين مصر وتشاد والكاميرون مرورا بليبيا حيث جارى انشاء طريق شرق العوينات / الكفرة بطول ٣٧٠ كم كجزء من الطريق

٢ محاور الربط السككى

- إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع بطول ٢٢٥٠ كم مشروع إعادة تأهيل خط سكة حديد (سملا/ السلوم) بطول ٢٦٠ كم ومده إلى بني غازي بليبيا
- الربط السككى مع السودان (أبو سمبل / وادي حلفا / أبو حمد) جاري هو الدراسات واجراءات المنحة مع الصندوق الكويتي)

٣ محاور الربط البحري

- تطوير الموالي المصرية
- تطوير الأسطول البحري المصري
- تسيير خطوط ملاحية للربط مع الدول الأفريقية

٤ محاور الربط عبر المنافذ البرية الحدودية مع دول الجوار

تم تطوير مينائي قسطل وأرقين ومنفذ رأس حدربة التي تربط مصر بالسودان كما تم تطوير ميناء السلوم البري الذي يربط مصر مع ليبيا وجارى إنشاء منفذ الكفرة البرى للربط مع ليبيا.

٥ محاور الربط عبر نهر النيل

- الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط (VICMED)
- تطوير هيئة وادى النيل وميتاني السد العالي - وادى حلفا

من خلال هذا التوجه، تسعى مصر إلى تحويل موقعها الجغرافي إلى رافعة استراتيجية للنمو الصناعي والتجاري، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وفي ذات الوقت يعزز الدور المصري في دفع برنامج التكامل الاقتصادي الإفريقي.

دروس مستفادة من التجارب الدولية في تنمية الصناعة

بالنظر إلى التجارب الدولية، يتضح أن نجاح الدول في تنمية وتطوير قطاعاتها الصناعية اعتمد على إطلاق مبادرات قومية طويلة المدى ترتكز على أهداف واضحة مثل رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص عمل مستدامة. ففي الهند، جاءت المبادرات الصناعية لتعزيز النمو الصناعي وربطه بالابتكار، بينما تبنّت تركيا استراتيجية شاملة للصناعة تركز على تطوير سلاسل القيمة والتوسع في الصناعات التكنولوجية، واعتمدت المغرب على خطة تسريع التنمية الصناعية التي نجحت في تحويل الصناعة إلى رافعة للنمو والتشغيل.

كما برزت أهمية تطوير البنية التحتية الصناعية عبر إنشاء مناطق صناعية متكاملة ومدن ذكية تدعم الإنتاجية وتوفر بيئة أعمال متطورة، حيث أطلقت الهند مشروعات الممرات الصناعية والمدن الذكية، فيما أنشأت المغرب أكثر من خمسين تجمعًا صناعيًا ومناطق صناعية متكاملة، وعملت تركيا على تطوير مجمعات صناعية قادرة على استيعاب الاستثمارات الجديدة. وعلى المستوى المالي، ركزت هذه الدول على إنشاء صناديق ومؤسسات داعمة لتوفير التمويل للصناعات ذات الأولوية، مثل صندوق التنمية الصناعية في المغرب، ونظام القروض الميسرة والدعم التمويلي للشركات في تركيا.

وتشير التجارب كذلك إلى دور تشجيع اندماج الصناعات في سلاسل القيمة العالمية خاصة في القطاعات الواعدة مثل السيارات والطيران والإلكترونيات والنسيج، إلى جانب التحول نحو الصناعات التكنولوجية والابتكار في مجالات الإلكترونيات، أشباه الموصلات، الطاقة المتجددة، والصناعات الرقمية. كما أثبتت التجارب أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يمثل شرطًا أساسيًا لتطوير الصناعة، سواء عبر ضبط التضخم كما في المغرب، أو توحيد ضريبة السلع والخدمات كما فعلت الهند في ٢٠١٧، أو تحسين بيئة ممارسة الأعمال كما في تركيا. وأخيرًا، لعبت الحوافز المالية والضريبية دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات، مثل نظام الحوافز المرتبطة بالإنتاج في الهند، والحوافز الضريبية والمناطق الحرة في المغرب، وحزم الدعم الجمركي والضريبي في تركيا، إضافة إلى بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات وربطها بخدمات لوجستية ومنافذ تصديرية متكاملة كما أظهرت تجربة فيتنام والهند والمغرب.

٤. التكامل بين استراتيجيات التشغيل والتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر

التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية

يأتي العمل على التكامل بين كل من استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية التنمية الصناعية كأولوية للدولة المصرية لخلق مزيد من فرص العمل اللائقة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الفجوات القائمة ومنها اندماج السوق المصري في سلاسل القيمة العالمية، وعليه تأتي أهمية التكامل بين الاستراتيجيتين في ضوء الإطار التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** وضع رؤية استثمارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية وتنويع الاقتصاد، في الدولة المصرية، بما يعزز جذب استثمار أجنبي عالي الجودة ومستدام.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** تحويل القطاع الصناعي في مصر إلى محرك لكل من النمو الاقتصادي والتوظيف الذي يتميز بتنافسية عالية، ويعتمد على التصدير، ويحقق الاستدامة.
- **الأثر التنموي:** تحفيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال خلق فرص عمل ذات جودة عالية، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتمكين مصر من المنافسة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **المخرجات:** تنمية القوى العاملة الماهرة، زيادة الصناعات التنافسية، تعزيز نمو الصادرات، إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز إنتاجية القطاع الصناعي والإنتاج المستدام.

وفي إطار منهجية العمل القائمة على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات، ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة ذات الأولوية أي تلك التي تم استهدافها ضمن كل من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمتاز بقدرات صناعية وتصديرية واستثمارية كبيرة وتشكل فرصًا واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، وذلك على النحو التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** اللوجستيات والنقل، خدمات التعهيد والاتصالات، مراكز البيانات، الفنادق والمنتجعات السياحية، المستشفيات والمراكز الطبية، الصناعات الدوائية والطبية، والهيدروجين.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** البلاستك والمطاط، صناعات جلدية، والصناعة الخضراء.
- **وتتضمن القطاعات المشتركة:** صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الالكترونية، الصناعات الكيماوية وأشباه الموصلات، الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، صناعة السيارات والصناعات المغذية والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

وقد أكدت اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، المُشكّلة بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء، على اتساق هذا التوجه مع أولويات عملها، حيث حددت ثلاثة قطاعات بعينها على أنها تمتلك فرصًا سريعة للنمو (quick wins)، وهي: الصناعات الطبية، والملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والحاصلات الزراعية. وتستند هذه القطاعات إلى ميزات تنافسية واضحة، تشمل توافر المواد الخام، وتكامل سلاسل القيمة، والطلب العالمي المتنامي، بالإضافة إلى قدرتها على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتعزيز القيمة المضافة محليًا.

وتسعى اللجنة إلى ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات عملية، من خلال أدوات تشمل الترويج الإلكتروني، وتنظيم البعثات التجارية، وبناء القدرات التصديرية، إلى جانب تقديم توصيات دورية للحكومة لتجاوز التحديات التي تواجه المصدرين. كما تساهم اللجنة في مراجعة برنامج رد أعباء الصادرات، وتخصيص الأراضي الصناعية والزراعية بما يخدم الأهداف التصديرية للدولة، وذلك ضمن رؤية طموحة للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويًا.

ومن أبرز مبادرات اللجنة دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات الخضراء، والمشاركة في تنفيذ برامج نوعية كبرنامج Export-IT لتعزيز صادرات تكنولوجيا المعلومات، لا سيما من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما طرحت اللجنة مقترحات قطاعية لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتذليل العقبات أمام المصدرين في القطاعات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، بما يعزز من أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القريب والمتوسط، والتي تتلخص في الحاجة إلى بيئة تمكينية، تنظيمية، ومالية تعزز التنافسية وتُسرّع وتيرة التصدير. ومن أبرز هذه التوصيات الآتي:

١. تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية، حيث تعاني جميع القطاعات من طول وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات والشهادات اللازمة. ولذلك، يُوصى بالآتي:

- إنشاء وحدات تنفيذية متخصصة داخل الهيئات التنظيمية المختصة (مثل هيئة الدواء المصرية وهيئة سلامة الغذاء)، تتولى مسؤولية تسريع إجراءات الترخيص، التسجيل، والموافقات الفنية الخاصة بالتصدير.
- تحسين بيئة إصدار التصاريح، لا سيما فيما يتعلق بترخيص المحطات التصديرية الزراعية، من خلال نماذج موحدة وجدول زمني ملزم لإصدار الموافقات.
- تبسيط إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية والزراعية عبر إنشاء جهة تنسيقية تتولى تسهيل الحصول على الأراضي بنظام حق الانتفاع طويل الأجل، خصوصًا للمشروعات الإنتاجية التصديرية.

٢. تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال حوافز مالية وتمويلية مستدامة، حيث تتطلب القطاعات بيئة مالية محفزة تعالج تحديات التكلفة المرتفعة والتقلبات الاقتصادية العالمية. وتشمل التوصيات:

- تحديث سياسات رد الأعباء التصديرية بما يتناسب مع هيكل تكلفة الإنتاج، لا سيّما في ظل الارتفاع في أسعار الفائدة، وتذبذب أسعار الصرف، وارتفاع نسب التضخم.
- توسيع نطاق الحوافز الضريبية والجمركية على

مدخلات الإنتاج المحلية والمستوردة، بما في ذلك إعفاءات على مستلزمات التغليف للقطاع الزراعي.

- توفير أدوات تمويل منخفضة التكلفة للمصدرين بالعملة المحلية، تشمل تمويل استثماري وتشغيلي مدعوم الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع الإنتاجي.
- إدراج الصناعات النسيجية والدوائية ضمن المناطق ذات الحوافز الخاصة أسوة بقطاعات أخرى ذات أولوية.

٣. توسيع النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز الربط اللوجستي خاصةً بالنسبة للسلع سريعة التلف أو المعقدة تنظيميًا مثل الأدوية. وبالتالي يوصى بالآتي:

- تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل في قطاع الأدوية مع الأسواق ذات الأولوية، لخفض تكلفة وزمن تسجيل المنتجات المصرية.
- تعزيز البنية التحتية اللوجستية، لا سيّما عبر دعم خط الشحن السريع (دمياط – تريستي) وتوسيع الأسطول الجوي المخصص للشحن الزراعي.
- إنشاء منصة موحدة للمعلومات التجارية، تتضمن قاعدة بيانات بالأسواق ذات الطلب المرتفع، المعايير الفنية لكل سوق، والفرص التصديرية الواعدة.
- تحسين قدرات الترويج التجاري على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة.

٤. تعظيم استخدام الأصول العامة غير المستغلة حيث تُعد الأراضي والمرافق العامة غير المستغلة فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار الإنتاجي:

- إتاحة أصول غير مستغلة في شكل حق انتفاع طويل الأجل، وبشروط تفضيلية للأنشطة الإنتاجية التصديرية، خاصة في القطاع الزراعي والصناعات النسيجية.
- تخصيص مساحات صناعية جديدة (مثل المطالبة بـ٥,٥ مليون متر مربع للقطاع النسيجي) بهدف التوسع في خطوط الإنتاج وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة.

٥. تنمية القدرات البشرية والابتكار التكنولوجي، لا سيما في ضوء اشتراطات الجودة والمواصفات الفنية العالمية. وتشمل التوصيات:

- إطلاق برامج تدريبية متخصصة في المهارات الفنية والإدارية المطلوبة في سلاسل القيمة العالمية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب.
- سد الفجوات في المهارات الفنية من خلال تسهيل استقطاب خبرات دولية لفترات محددة لنقل الخبرات وتحسين التنافسية والجودة.
- تحفيز الابتكار وتوطين التكنولوجيا، لا سيّما في قطاع الأدوية، من خلال حوافز للبحث والتطوير المشترك، وتشجيع التصنيع التعاقدي مع الشركات الدولية.

جدول ١ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصًا سريعة للنمو

الصناعات الطبية	الملابس الجاهزة والغزل والنسيج	الحاصلات الزراعية
الهدف المعلن: الوصول إلى ٢ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **تسريع إجراءات هيئة الدواء المصرية** عبر إنشاء وحدة منفصلة تتخذ قرارات ملزمة لتسريع التسجيل، التفتيش، التحليل، واعتماد التصدير. ▪ **وضع سياسة تسعير مرنة** تأخذ في الاعتبار تغيّر سعر الصرف (٦٠٪)، التضخم (٣٠٪)، والفائدة (١٠٪). ▪ **تقديم حوافز للمنتجين المحليين** تشمل ميزة سعرية ١٥٪ للمنتجات المصنّعة بمواد فعالة محلية، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية وضريبية على مدخلات الإنتاج والمعدات. ▪ **توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل** مع دول مثل مثل الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق، نيجيريا، وإثيوبيا لتسهيل النفاذ إلى الأسواق.	**الهدف المعلن:** الوصول إلى ١١,٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **توفير ٥,٥ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية** المجهزة لإقامة مصانع جديدة. ▪ **حصر الأصول غير المستغلة** لشركات قطاع الأعمال العام، وطرح المناسب منها للإيجار أمام المستثمرين. ▪ **إعادة النظر في برنامج رد الأعباء ليعكس احتياجات الصناعات كثيفة العمالة** ويتماشى مع تطورات السوق العالمية. ▪ **إدراج صناعات مثل الغزل والنسيج والملابس ضمن الصناعات المؤهلة للحصول على حوافز** المناطق (أ) ذات الأولوية التنموية. ▪ **تطوير المدارس الفنية والمهنية** لتوفير خريجين مؤهلين ▪ **تسهيل استقدام الخبراء الأجانب لنقل التكنولوجيا** وتطوير خطوط الإنتاج، خاصة في المراحل التأسيسية للمشروعات الصناعية ▪ **توفير تمويل منخفض التكلفة** بالجنيه المصري لتمويل رأس المال العامل والتوسعات الرأسمالية للمصدرين	**الهدف المعلن:** الوصول إلى ٩ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. ▪ **توفير الأراضي بنظم إيجار أو تمليك أو حق انتفاع طويل الأجل** (٣٠ سنة للفاكهة، ٢٠ للخضر والبقوليات)، مع جهة واحدة مسئولة عن التنفيذ. ▪ **دعم الشحن السريع عبر المركب السريعة وميناء دمياط** لتقليل الكلفة والوقت. ▪ **دعم أسطول الشحن الجوي** عبر تمكين استئجار الطائرات الأجنبية بشروط ميسرة. ▪ **تشكيل فريق عمل لتحديد المساحات الزراعية المثلى** حسب الاستهلاك والتصنيع والتصدير. ▪ **دعم إنشاء محطات التعبئة والثلاجات** في منطقة الدلتا القديمة. ▪ **مد مهلة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مواد التعبئة** سنة كاملة لدعم الصناعة المحلية.

المصدر: المجلس الاستشاري لتنمية الصادرات

ربط أهداف التشغيل باستراتيجية التنمية الصناعية

تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص العمل منتجة ولائقة، إلى جانب تعزيز النمو المستدام.

تُولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل، مع التركيز على القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة التحويلية، السياحة، الزراعة ، الطاقة المتجددة، وخدمات التعهيد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات ونقل التكنولوجيا في رفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول، كما تُبين تجارب دول مثل الصين وتركيا وفيتنام.

وتُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن قطاع الصناعة التحويلية وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل)، ليأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. كما يمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات

التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. ويتم التركيز على دعم الصناعات كثيفة العمالة من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي.

من جانب آخر، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الدور المحوري للصناعة في الحد من الفقر، لما تتيحه من فرص عمل لائقة ومستدامة تفوق ما توفره معظم القطاعات الأخرى. ويتطلب تعظيم هذا الأثر توجيه السياسات بشكل فعّال نحو الفئات والمناطق الأكثر احتياجًا، من خلال ربط التعليم والتدريب بسياسات الاستثمار لرفع كفاءة الموارد البشرية. وتُعد القطاعات كثيفة العمالة ركيزة أساسية في هذا السياق، نظرًا لقدرتها على تحسين العائد على العمالة الغير ماهرة، ما يعزز الدخل ويُخفف من الفجوات الاجتماعية على المدى الطويل. في المقابل، فإن الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال دون إصلاحات موازية في توزيع الأصول والثروات، قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاقتصادية بدلاً من معالجتها.

ولعل تجارب شرق آسيا (إندونيسيا وتايوان وكوريا على سبيل المثال) مثال يحتذى به في هذا الشأن، إذ استطاعت كلا من الدولتين من خلال سياسات التعليم والتدريب المرتبطة بتحفيز قطاع الصناعات التحويلية، أن تحقق زيادة فرص العمل، ومساعدة الفئات المهمشة والفقيرة من السكان علي الخروج من براثن الفقر.

علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة على الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخول.

ومن الناحية المكانية/ الإقليمية، يعتبر لاختيار موقع المنشآت الصناعية تأثيرًا على الحد من الفقر وعدم المساواة؛ إذ غالبًا ما تتركز الشركات في المناطق الحضرية نظرًا لتوافر العمالة الماهرة والبنية التحتية الأفضل والأسواق الأكبر وآثار الانتشار التكنولوجي، مما قد يُفاقم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وتحدث آثارًا إيجابية حال استهداف المناطق الأقل حظًا. لذا، فإن تعزيز الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية - مثل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قد يساعد في تقليص هذا التفاوت.

العلاقة بين التوظيف والفقر ونمط التصنيع المتبع (نظرة علي تجارب شرق آسيا)

وبوجه عام، يعتمد مدى قدرة التصنيع على تقليل الفقر والتفاوت على نمط التصنيع المتّبع. فالصناعات التي تعتمد على نسبة عالية من العمالة غير الماهرة و/أو تستخدم مدخلات ومواد خام محلية بأساليب إنتاج كثيفة العمالة، غالبًا ما تؤثر إيجابًا على دخول الفقراء.

فعلى سبيل المثال، في المراحل المبكرة من التصنيع في تايوان، زاد الطلب على العمالة غير الماهرة مقارنة بالعمالة الماهرة، مما ساهم في تقليل الفقر والتفاوت. وفي مراحل لاحقة، ازداد الطلب على العمال المهرة مع تغيّر هيكل التصنيع والصادرات، لكن تايوان كانت قد استثمرت بشكل كبير في رأس المال البشري، مما خفّف من أثر هذا التحول على توزيع الدخل. وسلكت كوريا الجنوبية مسارًا مشابهًا.

أما في البرازيل والهند، فقد مال التصنيع إلى أن يكون أكثر اعتمادًا على رأس المال، مما قلل من قدرة القطاع على خلق فرص عمل واسعة للفقراء. ورغم ذلك، فقد أدى الأداء الاقتصادي القوي خلال السنوات الماضية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.

ولضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط عملية الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالمية للجودة والسلامة. هذا الربط يُؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولّد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلي تحسين مستويات الدخول إلي جانب زيادة التنافسية.

فبحسب نظرية هيكشر-أولين، إذا كانت الدول منفتحة على التجارة، فإنها تميل إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. ففي الدول التي تمتلك فائضًا في اليد العاملة، يؤدي تحرير التجارة إلى تحويل الإنتاج من بدائل الواردات كثيفة رأس المال نحو صادرات كثيفة العمالة، وهو ما يُتوقع أن يُقلل التفاوت الداخلي في تلك الدول بفضل ارتفاع الطلب على العمل.

تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق هذه العوائد التنموية السابق ذكرها من خلال زيادة الاستثمارات في الصناعة والتجارة، **تمثل** تنمية **المهارات المدخل الأساسي** لنجاح هذا التكامل. وذلك بالتركيز على التدخلات التالية:

- **ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على العمالة.** فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي.تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.
- **تنمية المهارات من خلال شراكات مؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية** لضمان جاهزية القوى العاملة، مثل التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسة التدريب الأوروبية لتطوير المهارات الخضراء، وكذا منظمة العمل الدولية لدمج اعتبارات التشغيل في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية.

من ناحية أخري، يساهم القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية. على سبيل المثال، قامت شركات بتقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم فني عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

- **تحسين التنسيق المؤسسي بين السياسات الاستثمارية، والصناعية، والتجارية** وتطوير آليات لقياس الأثر على التشغيل بشكل دوري.
  - في هذا الصدد، يُعد تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، تجسيدًا عمليًا للتدخلات سالفة الذكر. تساهم هذه المجالس في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية- مع تحديد الفجوات القائمة في تلك المهارات والجدارات، والعمل على سدها من خلال إعداد أطر التدريب والتعليم الخاصة بالقطاع. وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سيتم إعطاءه الرخصة الرسمية لإعداد هذه الأطر وتنفيذها وفقًا للمعايير الأوروبية. الأمر الذي سيجعل من العاملين بالقطاع عاملاً تنافسيًا

هامًا ليس فقط في دعم القطاع محليًا وإنما في جذب الاستثمارات الخاصة به، ويضمن من ناحية أخرى عدم الإحلال بعمالة أكثر مهارة كأحد القنوات السلبية للاستثمار الأجنبي التي تتحقق حالة انخفاض مهارات العمالة المحلية بالقطاع.

- وقد تم الاتفاق على إطلاق هذه المجالس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمله من مجالات واعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.

- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، لضمان توافق البرامج التدريبية مع مسار التحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا. وفي هذا السياق، يجري حاليًا تنفيذ مجالس المهارات القطاعية لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة ETF، استنادًا إلى نتائج دراسة أعدّتها المؤسسة عام ٢٠٢٣ حول احتياجات المهارات المستقبلية، وذلك ضمن جهود أوسع لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وربطها باحتياجات التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم النمو المستدام في مصر.

- من جانب آخر، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع مُنظمة العمل الدولية حول تنفيذ نموذج تقييم الوظائف الخضراء كأداة لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة يتم تطبيقها عالميًا لقياس كيفية تأثير السياسات الخضراء والمناخية -الايجابية والسلبية- على العمالة وخاصة للنساء والشباب، وتوزيع الدخل وتنمية المهارات والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى الإشارة الى التدابير والتدخلات التي سيتم اتخاذها لضمان الانتقال العادل للعمال.

٥. السياسات الداعمة للتنمية الصناعية

شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات والإجراءات العاجلة للنهوض بقطاع الصناعة، وذلك في إطار الخطة العاجلة للصناعة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتسهيل جذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية المنتج المصري محليًا ودوليًا، وقد شملت هذه الخطة تبسيط إجراءات الترخيص الصناعي، وتقليص زمن الحصول على الموافقات، وتقديم حزم تمويلية ميسرة، إلى جانب حوافز ضريبية وجمركية لدعم المصنعين، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوطين التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري لتوفير عناصر قادرة على الإنتاج.

١. الإصلاح التشريعي وتحسين مناخ الأعمال

تنطلق هذه السياسات من إدراك عميق بأن البيئة التشريعية والتنظيمية تُعد حجر الأساس لأي نهضة صناعية مستدامة. ومن هنا، تُعطى الأولوية لمراجعة شاملة للقوانين واللوائح المنظمة للقطاع الصناعي، بهدف توحيدها وتبسيطها بما يضمن وضوح الإجراءات وتقليص التداخل المؤسسي. ومن المزمع إصدار قانون جديد ينظم إدارة المناطق الصناعية بما يعزز من كفاءتها التشغيلية ويُيسر على المستثمرين. وفي السياق ذاته، يُعاد النظر في منظومة الحوافز الاستثمارية القطاعية والجغرافية، لتكون أكثر استهدافًا واتساقًا مع أولويات التنمية، فضلًا عن تطوير آلية متكاملة لطرح المصانع المغلقة للاستثمار وفق نماذج شراكة مع القطاع الخاص مرنة وفعالة.

٢. التحول الرقمي

تم إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونيًا، وتبسيط الإجراءات وتسهيلها على المستثمرين، بحيث يمكنهم إصدار كافة أنواع التراخيص (رخصة المباني، رخصة التشغيل، السجل الصناعي، وغيرها) مباشرة من موقع واحد،

مع إمكانية سداد جميع الرسوم عبر منظومة الدفع الإلكتروني، مما يعزز سرعة وكفاءة الإجراءات ويوفر الوقت والجهد على المستثمرين. وفي السياق ذاته، صدر قرار بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية بما يسهم في تشجيع الاستثمار الصناعي وتسهيل حصول المستثمرين على الأراضي.

كما تم إعداد **الخريطة التفاعلية للمناطق الصناعية** لتمكين المستخدمين من التعرف بدقة على كافة المناطق الصناعية المتوفرة داخل جمهورية مصر العربية. وتُحدَّث هذه الخريطة بشكل دوري لتعكس جميع التصرفات العقارية المتعلقة بكل قطعة أرض، بالتنسيق مع جهات الولاية المختلفة والهيئة العامة للتنمية الصناعية، من خلال إضافة كافة الأوراق والمستندات الصادرة لأي قطعة أرض (رخص بناء، رخص تشغيل، السجل الصناعي، وغيرها). كما توفر الخريطة معلومات شاملة تشمل اسم المنطقة الصناعية، مساحة المنطقة، الوضع الراهن، نوعية النشاط، المخطط التفصيلي، حالة كل قطعة أرض (أرض فضاء، تحت الإنشاء)، الموقع، جهة الولاية، والموافقات الصادرة لكل منطقة، مما يسهل التخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية بدقة وشفافية.

٣. تنظيم الإجراءات والاختصاصات بين الجهات

تم الاتفاق على عدد من الضوابط، منها:

- توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- إصدار التراخيص الصناعية (بناء، تشغيل) من جهة واحدة.
- عدم السماح بالتنازل أو بيع أو تأجير الأراضي الصناعية إلا وفق ضوابط واضحة.
- تحويل اختصاص إصدار شهادات الإشراف الصحي للمنتجات الغذائية إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٥، بما يحد من تضارب الاختصاصات مع وزارة الصحة.

٤. تعزيز الحوكمة وتكامل الأدوار المؤسسية في منظومة إصدار الرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة

يهدف هذا التوجيه الحكومي إلى ضمان فعالية وكفاءة منظومة إصدار الرخصة الذهبية والموافقة على إنشاء المناطق الحرة الخاصة، من خلال ما يلي:

- **تعزيز التكامل المؤسسي وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين الهيئة العامة للاستثمار والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية والجهات الحكومية ذات الصلة**، بما يضمن الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية ويعزز من مستوى التنسيق المؤسسي.
- **تفعيل دور المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية كمجموعة فنية متخصصة في دراسة الطلبات المقدمة لمجلس الوزراء بشأن منح الرخصة الذهبية أو إقامة منطقة حرة خاصة**، لضمان استيفائها للمعايير الفنية والتخطيطية والجدوى الاقتصادية، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الوزراء، مما يسهم في ترشيد وقت المجلس وتوفير رؤية فنية دقيقة داعمة لاتخاذ القرار.
- **ضبط وتوحيد إجراءات ما بعد إصدار الرخصة الذهبية** بالتنسيق بين هيئة الاستثمار وهيئة التنمية الصناعية، وذلك من خلال اعتماد دليل موحد يحدد الخطوات والإجراءات المطلوبة بعد الحصول على الموافقة، كإجراءات البناء والتشغيل، بما يضمن المتابعة الفعالة لتقدم المشروعات وتنفيذها وفق الجداول الزمنية المعتمدة.

- **ضمـان اسـتخدام أمثـل للأراضي الصناعيـة وتحقيـق أعلـى كفـاءة اسـتثمارية**، مـن خـلال متابعة موقف تنفيذ المشروعات التي حصلت على الرخصة الذهبية، وتقييم مدى التزامها بالبرنامج الزمني، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المشروعات غير الجادة، بما في ذلك سحب الأراضي غير المستغلة وإعادة طرحها لمستثمرين جادين.
- **تعزيـز الشـفافية والمسـاءلة في تخصيـص الأراضي الصناعيـة ومنـح التراخيـص الاسـتثمارية مـن خـلال إلـزام الجهـات المعنيـة بإبـداء الـرأي الفـني خـلال مـدد محـددة**، وتوثيق المراسلات والإجراءات بما يضمن تتبع القرار الاستثماري ويمنع حدوث تجاوزات أو منح تراخيص دون توافق فني ومؤسسي.
- **اقـتراح التعديـلات اللازمـة للإطـار القانـوني والتنظيمـي** (مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٢٥) لضمان مواءمته مع التطورات والاحتياجات التنفيذية، بما يضمن مرونة واستجابة أكبر لمنظومة جذب وتشغيل الاستثمارات الصناعية ذات الأولوية.

٥. تقديم الدعم للمصانع المتعثرة والمتوقفة وغير المقننة

ويتم ذلك من خلال تحديد أسباب التعثر في المصانع، والتي تتوزع بين التعثر الإداري والفني، وهو من مسؤولية وزارة الصناعة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع باقي مؤسسات الدولة، والتعثر المالي، الذي يتطلب تدخل الدولة لحل المشكلات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة عبر آليات متعددة مثل تدخل البنك المركزي المصري، أو المشاركة في المشروع بنسبة من أسهمه، أو منح بعض المشروعات إعفاءات من غرامات التأخير ومنح مهلة للسداد.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرة «مصنعك دايمًا شغال» لدعوة جميع المصانع المتعثرة للتقدم بطلبات لحل أسباب التعثر المتعلقة بالنواحي الفنية أو الإدارية، إما من خلال وحدة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة أو عبر التطبيق الإلكتروني على الهاتف المحمول. وتشمل جهود المبادرة تدخلات فنية وإدارية ومالية عاجلة، وتقديم الدعم الفني والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في دمجها في الاقتصاد الرسمي وسلاسل الإنتاج والتوريد، وتسريع عودة المصانع للعمل بكامل طاقتها. وتشمل التدخلات المقترحة إنشاء صندوق وطني لمعالجة أوضاع المصانع المتعثرة.

وفي هذا الإطار، تم تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخصة وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي وتحسين بيئة العمل الصناعية. وبناءً على ذلك، تم إعادة تشغيل ١١١٧ مصنعًا متعثرًا. وأسفرت اجتماعات المجموعة عن حل عدد من التحديات التشغيلية وإعادة تشغيل بعض المصانع، أبرزها:

- شركة النصر للمسبوكات: تم التوصل إلى اتفاق لإعادة التشغيل بالتعاون مع اتحاد العاملين المساهمين.
- شركة النصر للسيارات: إعادة تشغيل مصنع الأوتوبيسات بعد توقف دام ١٥ عامًا.
- مصانع أخرى: شملت شركة الهلال والنجمة الذهبية، شركة مصر لأدوات الورق، مصنع مارس، وشركة فوركس، مع التنسيق مع وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة.

٦. سهولة الوصول إلى الأراضي الصناعية وتعزيز تجربة المطور الصناعي

تم حصر كافة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي بموجب قرارات جمهورية، رئيس الوزراء، أو المحافظين، بإجمالي مساحة ١,٧١ مليون فدان، وإعدادها في صورة قاعدة بيانات بواسطة مركز تخطيط استخدامات أراضي الدولة. كما تم إعداد موقف تنفيذي فعلي يوضح استغلال هذه الأراضي، ويشمل:

- **المناطق الصناعية المعتمدة** مثل العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، برج العرب، وبدر.
- **المدن الصناعية المعتمدة** مثل المحلة، قويسنا، وأبورواش.

- **المجمعات الصناعية** وعددها ٢٦ مجمعًا، من أبرزها مرغم، جنوة الرسوة، بياض العرب، جرجا، البغدادي، السادات، المحلة الكبرى، بدر، وعرب العوامر.
- **المدن الصناعية المتخصصة** مثل مدينة الروبيكي، مدينة دمياط للأثاث، ومدينة كنوز للرخام والجرانيت.
- **التجمعات الصناعية غير المعتمدة**، والصناعات المنتشرة في المحافظات والقرى بالتنسيق مع المحافظات والمجتمع المدني وفقًا لما تتميز به كل منطقة، مثل: الفيوم وبني سويف والمنيا للنباتات الطبية والعطرية ومستحضرات التجميل، البحيرة للخضروات والفاكهة والصناعات المكملة، الوادي الجديد للتمور والحرير الطبيعي، الأقصر للطماطم المجففة، شبرا ملس في زفتى الغربية كقلعة للكتان في مصر والشرق الأوسط، ساقية أبوشعرة للسجاد، سلامون للمنسوجات والتريكو والملابس الجاهزة، وشبرا بلولة التي تنتج ثلث حجم إنتاج العالم من الياسمين.

وفي إطار توجيه التنمية الصناعية نحو التوزيع العادل والذكي للأنشطة، يجري العمل على تنظيم المناطق الصناعية العشوائية وإدماجها في خطط التنمية الإقليمية، مع التركيز على إنشاء مناطق صناعية جديدة في المدن المستهدفة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية. تتزامن هذه الجهود مع إطلاق خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية على منصة «مصر الرقمية الصناعية»، بما يعزز الشفافية ويسرّع الإجراءات.كما تمت مراجعة وضع الأراضي الصناعية والتوسع في المناطق ذات الطلب المرتفع مثل السادات، برج العرب، العاشر من رمضان، والمنيا.

والجدير بالذكر أنه قد تم توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية الجهة الوحيدة المنوطة بهذا الدور، بحيث تتولى مسؤولية تخصيص جميع الأراضي الصناعية، مع إتاحة الأراضي الشاغرة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات دفعة واحدة لاتخاذ إجراءات التخصيص وإصدار جميع أنواع الرخص.

وفي خطوة لتعجيل استغلال الأراضي، تم نقل ولاية بعض الأراضي غير المستغلة إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتسريع التخصيص، كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وهيئة المجتمعات العمرانية لتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وتوسيع نطاق المطور الصناعي في ١٣ منطقة.

وقد تم طرح أكثر من ٢٤٨٦ قطعة أرض صناعية على مراحل، بإجمالي يفوق ٢٥٠٠ فدان، بهدف توسيع قاعدة الاستثمار الصناعي وتسهيل دخول مستثمرين جدد. وتستمر ملكية الأرض للمستثمرين مع التزامهم بتنفيذ المرافق وفق خطة زمنية لا تتجاوز سنتين ماليًا من تاريخ طلب الهيئة، لضمان سرعة استغلال الأراضي وتحقيق الاستثمارات الصناعية المخطط لها. كما يسهم تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية في تقليل فرص حدوث المخالفات وزيادة الإيرادات العامة.

٧. التحول نحو التكتلات الصناعية كأداة لتعزيز التنافسية

تتجه السياسة الصناعية إلى اعتماد نموذج «التكتلات الصناعية» (Clusters) بدلاً من المناطق الصناعية التقليدية، لتعزيز التكامل بين سلاسل القيمة ودعم الصناعات المغذية. وقد تم إنشاء ١٦ مجمع صناعي في ١٥ محافظة وهناك عدة نماذج قائمة بالفعل مثل مدينة الروبيكي للجلود ومدينة مرغم لصناعات البلاستيك ودمياط مدينة الأثاث، إلى جانب التخطيط لتكتلات جديدة في قطاعات استراتيجية مثل السيارات والطاقة الشمسية والمحركات الكهربائية.

وقد تم توقيع بروتوكولات لتنفيذ مناطق صناعية متخصصة (ملابس جاهزة) في شمال الفيوم والمنيا، على مساحة ٥,٥ مليون متر مربع لكل منطقة، مع تسليم الأراضي للمستثمرين.

يتيح هذا الاتجاه التمتع بالعديد من المزايا مثل:

- العمل في بيئة متطورة، وخفض التكاليف والالتزام بمعايير الجودة وخلق مزايا تنافسية لهذه المنتجات

- زيـادة التخصـص وتقسـيم العمـل ممـا يـؤدي إلى تحسـين كفـاءة الإنتـاج وجـودة المنتجـات وزيـادة القـدرة التسـويقية.
- تحقيـــق الاستغـــلال الأمثـــل للمـــوارد والآلات والطـاقـات الإنتاجيـة.

٨. تفعيل آليات الرقابة والتفتيش الصناعي

صدر القراران ٢٩٧ و٤١٠ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش الدوري على المنشآت الصناعية، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية. تهدف اللجنة إلى التأكد من الالتزام بشروط التراخيص الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧، مع قصر صلاحية إلغاء التراخيص على الوزير المختص بشؤون الصناعة بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء.

٩. تعظيم الاستفادة من الأصول الصناعية ودعم الاستثمارات المستدامة

تعكس القرارات الأخيرة توجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وتعزيز سلاسل القيمة الصناعية، وتشجيع الاستثمارات البيئية المستدامة. يتضح هذا التوجه من خلال عدد من الأمثلة العملية، من بينها دراسة إعادة تخصيص جزء من أراضي شركة مصر حلوان للغزل والنسيج غير المستغلة لصالح شركة صناعية تعمل في نفس القطاع (الملابس الجاهزة)، في إطار خطة أشمل لتطوير البنية التحتية الصناعية ورفع كفاءة التشغيل. وقد تضمن القرار إلزام الشركة الجديدة بتقديم جدول زمني واضح لتنفيذ المشروع والحصول على التراخيص الصناعية، مع ربط نقل ملكية الأرض ببدء التشغيل الفعلي لضمان الجدية وتحقيق الأثر التنموي المطلوب.

في سياق موازٍ، تم دعم مبادرة أخرى تهدف إلى إنشاء مصنع لإنتاج أخشاب MDF من مخلفات النخيل بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحويل المخلفات الزراعية إلى قيمة اقتصادية مضافة، من خلال شراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الصناعي. وقد تم التأكيد على أهمية استخدام تكنولوجيا تصنيع تضمن الاستخدام الكامل لمكونات النخيل؛ بحيث يُستفاد من الجريد في تصنيع الأخشاب، والخوص في توليد الطاقة أو إنتاج الورق، بما يسهم في خلق صناعة متكاملة ومستدامة بيئيًا. كما تم التشديد على ضرورة جذب مستثمر قوي لضمان استدامة المشروع وعدم تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

جاري حاليًا عملية تنسيق ثلاثي بين وزارة الصناعة ووزارتي قطاع الأعمال العام والاستثمار والتجارة الخارجية لتقييم الطاقات غير المستغلة في المنشآت الصناعية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى ضخ استثمارات جديدة، أو زيادة رؤوس الأموال، أو طرح تلك الأصول بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك في ضوء توجه الدولة لنقل ملكية بعض الشركات إلى الصندوق السيادي، بما يعزز كفاءة استغلال الأصول ويخلق فرصًا استثمارية جديدة.

تعكس هذه التوجهات نهجًا متكاملاً يربط بين استغلال الأصول العامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتنمية المناطق الصناعية، ضمن إطار مؤسسي يركز على الكفاءة، والجدوى الاقتصادية، والأثر البيئي والاجتماعي.

١٠. التسهيـلات التمـويليـة للقطاعـات الإنتاجيـة والصناعية

في إطار الدعم الحكومي للصناعة كأولوية اقتصادية، تم اعتماد عدد من المبادرات التمويلية:

- مبادرة دعم رأس المال العامل: استمرار العمل بالمبادرة الحالية بمخصصات ١٦٠ مليار جنيه، بفائدة ١٥٪ يتحملها المقترض، لدعم القطاعات الإنتاجية.
- مبادرة تمويل الآلات وخطوط الإنتاج: أُطلقت بمخصصات ١٠ مليارات جنيه من فوائض وزارة المالية لتمويل الآلات في الصناعات ذات الأولوية (الهندسية، الغذائية، الكيماوية، التعدين، الملابس، مواد البناء)، مع إعطاء الأفضلية للمنشآت الكثيفة العمالة في المناطق الأكثر احتياجًا.
- مبادرة دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: تقديم تمويل بنسبة فائدة ٥٪ سنوياً.
- مبادرة إنشاء صندوق تمويل المصانع المتعثرة وزيادة الصادرات: بالتنسيق مع البنك المركزي المصري، تم إنشاء صناديق لإعادة هيكلة المصانع المتعثرة ودعم الصناعات المستهدفة للتصدير.

كما تم توفير اعتماد مالي بقيمة ٢٠ مليار جنيه على شكل قروض ميسرة أو حسنة بدون فائدة لاستخدامها في إنشاء المرافق للأراضي الصناعية الجديدة. كما تم تخصيص اعتماد مالي أولي بقيمة ١٠ مليارات جنيه، على شكل قروض حسنة بدون فائدة، للهيئة العامة للتنمية الصناعية للبدء في ترفيق المنطقة الصناعية بشمال الفيوم التي تبلغ مساحتها ٧٨٧٢ فدان (٣٠ مليون متر مربع)، والمخصصة بالقرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧، وذلك لتوفير المرافق الأساسية من مياه شرب، صرف صحي، كهرباء، وغاز.

وتدرس الحكومة حاليًا إجراء إصلاحات قانونية تتيح استخدام الأراضي الصناعية كضمان للقروض، وهو ما يشكّل خطوة نحو تحسين إدارة الأراضي. ويمكن الاستفادة من تجارب دول مثل سنغافورة والهند وماليزيا في هذا المجال.

١١. التوسع في الإنشاءات الصناعية وتوفير فرص العمل

وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة، تم منذ يوم ٣ يوليو ٢٠٢٤ إنشاء ٤٣٨٢ مصنع بنسبة نمو ٦,٤٪، حيث وفرت هذه المصانع ٢٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ومستهدف الوصول إلى ١٠٠ ألف مصنع بحلول ٢٠٣٠، وتخصيص ٢٠٧٠ قطعة أرض صناعية عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، وإصدار ١٤٩٣ رخصة بناء و٤٣٨٢ رخصة تشغيل جديدة، إلى جانب إصدار ٦٧١٣ سجلا صناعيا للصناعات المتخصصة للتصدير.

١٢. دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة

تم رفع كفاءة وتطوير ٤١ مدرسة تكنولوجية تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية في ١٧ محافظة، بهدف حوكمة العملية التعليمية وتطويرها وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. وتشمل هذه الشراكة قيام الشركات بتمويل وتشغيل وإدارة المدارس، بما يضمن جودة الخريجين وتوفير عمالة ماهرة جاهزة للعمل في مصانع هذه الشركات.

وقد تم بالفعل التنسيق مع خمسة مستثمرين (أي دي جي، نيسان، الرشيدي الميزان، أليكس الباريلز للملابس، المصرية الألمانية لصناعة البورسلين) لتسليم كل منهم مدرسة لتطويرها، بالإضافة إلى المدارس التي سبق تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص مثل المدارس التكنولوجية الصناعية التابعة للسويدي، غبور، العربي، وشركة وي.

١٣. التحول الأخضر واستدامة النمو الصناعي

انسجامًا مع التزامات مصر البيئية وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على وضع سجل طاقة شامل يحتوي على بيانات دقيقة عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى إنشاء سجل أخضر يُعنى بقياس الأداء البيئي للمصانع. وتسهم هذه الإجراءات في تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الالتزام البيئي، كما تمهد الطريق أمام جذب استثمارات أجنبية في القطاعات منخفضة الانبعاثات. وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الاستدامة من مجرد التزام بيئي إلى فرصة اقتصادية ومصدر ميزة تنافسية. إلى جانب ذلك، يجري العمل على تصميم نظام حوافز متخصص لدعم التصنيع الأخضر، بما يشجع التحول نحو ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة ومولدة لقيمة مضافة حقيقية.

٦. قائمة المراجع

١. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

٢. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: قضايا مختارة (تقرير موظفي صندوق النقد الدولي رقم ١٨٧، A٠٠١). واشنطن: صندوق النقد الدولي.

https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/187/article-A001-en.xml

٣. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ والمراجعة الرابعة في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد وطلب الحصول على تسهيل الصلابة والاستدامة.

https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/07/15/Arab-Republic-of-Egypt-2025-Article-IV-Consultation-Fourth-Review-Under-the-Extended-568598

٤. صندوق النقد الدولي.)٢٠٢٥). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

٥. كنيفيلا، م. (٢٠٠٧). التنمية الصناعية في القرن الحادي والعشرين: وجهات نظر نحو التنمية المستدامة. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. متوفر من خلال: «التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي: الآثار المترتبة على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل».

٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء. (٢٠٢٥). الحمائية الصناعية في عصر الذكاء الاصطناعي: كيف تُغير التكنولوجيا قواعد اللعبة في عصر الرقمنة؟.

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/10918

٧. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الأثر المضاعف للوظائف الصناعية: موجز سياسات رقم ١٨، ٢٠٢٥

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2025-03/IID%20Policy%20Brief%2018%20-%20Multiplier%20effect%20of%20industrial%20jobs.pdf

٨. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٤). تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٤: تحويل التحديات إلى حلول مستدامة – عصر جديد للسياسات الصناعية.

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-02/IDR24-Overview-AR.pdf

٩. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٤).(تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٤: تحويل التحديات إلى حلول مستدامة – عصر جدي للسياسات ا لصناعية.

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-02/IDR24-Overview-AR.pdf

١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030Booklet-FinalSoftCopy_DigitalUse.pdf